برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة العربية السعودية
تقرير ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ م

٢٠٢٣

UNDP

حياة تتسم بالتمكين
شعوب منيعة لدرء المخاطر

تمهيد

الأستاذة ناهد حسين

الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الرياض، المملكة العربية السعودية

تشهد المملكة العربية السعودية تنمية اقتصادية اجتماعية هائلة، حسبما يتأكد من المرتبة المستحقة التي حازتها لتصبح ضمن تصنيف البلدان ذات التنمية البشرية العالية في العالم، وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٢١-٢٠٢٢م. ومن حسن الحظ أن المملكة نظرت إلى هذا الإنجاز، وهو ضخم ولا تخطئه العين بلا أدنى شك، كما لو أنه ليس سبباً كافياً للرضا الذاتي. ومن محصلة ذلك أن المملكة تتبنى حالياً رؤية طموحة نحو سنة ٢٠٣٠م، وهي رؤية ينصب تركيزها على التنمية المستدامة من خلال تنويع قاعدة الاقتصاد بالابتعاد عن الاعتماد الأحادي على النفط والغاز الطبيعي كمصادر رئيسية للدخل. لقد تبوأت الاستدامة مركزاً متقدماً بين الأولويات الوطنية، وشكلت دافعاً قوياً لتحقيق نمو ونجاح بعيدي المدى. وعلى امتداد السنوات، وفي الإنجازات المملوكة وطنياً كافة، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً مفضلاً لحكومة المملكة.

إن هذا التقرير، ويغطي الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣م، يركز على نتائج الشراكة المتينة التي بُلورت بين حكومة المملكة والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. وهي نتائج تحققت بكفاءة من منطلق حقيقة أن أولويات التنمية الوطنية، المنصوص عليها في رؤية ٢٠٣٠، تتطابق تطابقاً تاماً مع أجندة ٢٠٣٠ العالمية للتنمية المستدامة وما استتبعها من أهداف التنمية المستدامة. كان ذلك التطابق وراء تركيز البرنامج الإنمائي على جوهر التنمية بوصفها مسعى دؤوب لبلورة بيئة مواتية تتيح للإنسان التمتع بحياة مديدة، وصحية، ومبدعة. ومن الملاحظ أن رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كليهما، ينصب تركيزه على ما يعرف بالعناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وهي: الناس، والكوكب، والنجاح، والسلام، والشراكة.

إن أهمية هذا التقرير تكمن، إلى حد ما، في حقيقة أنه يستقصي الإنجازات السابقة دون أن يغفل آفاق المستقبل، المنطوية على توسيع في نطاق الشراكة التنموية، بحيث تستوعب الشركاء الوطنيين كافة، بما في ذلك المزيد من القطاعات والمؤسسات الحكومية، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وفي

موازاة ذلك، يعتزم البرنامج الإنمائي توسيع دائـرة مساهمات وكـالات الأمم المتحدة، لا سيما تلك المنظمات التي تحظى بسجل مؤكد من الاقتدار بما يدعم القطاعات الاقتصادية الجـديـدة، ويـثريـهـا بـالخـبرات والخـدمـات الاستشارية المهنية والـدروس المستفادة من أماكن أخرى حول العالم.

مما يجدر التنويه به، عند رصد النتائج التنموية البارزة، أنه قد اتضح أن السياسات الوطنية في قطاعات الاقتصاد جميعها تقريبا، كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الإنتاج الدقيق والآني لـلإحـصـاءات ذات الجـودة. وانعقد إجماع بين الشركاء لتناول هذا الموضوع من منظور تطوير الـقـدرات بهـدف استحداث، وارتقاء، وتوطين، وتوسيع طائفة من المنتجات الوثيقة الصلة بالسياق الوطني التي يسترشد بها في عمليات اتخاذ القرار.

عـلاوة على ذلـك، يستعرض التقرير تدخلات المشاريع التي صِيغت بعناية لتكفل الملكية الوطنية والقيادة والتحول. بيد أن الـتـقـريـر لا يقتصر عـلـى هـذه الـتـدخـلات فـحـسـب، إنمـا يـتـجـاوزهـا ليـشـمـل بعض المواضيع المشتركة ذات الصلة بالسياق الوطني للمملكة، مثل الشباب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية باستصحاب الأشخاص ذوي الإعاقة.

أخـيـراً، يـأتـي التقرير محصلة لتعاون مكثف ومثمر بين المكتب القطري للبرنامج الإنمـائـي وشركاء التنمية السعوديين. إذ قدم موظفون وطنيون مدخلات قيّمة لهذا التقرير، وبذلك أكدوا وصادقوا على تقييم البرنامج الإنمائي للعمل المنجز خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.

ويطيب لي أن أنتهز هذه السانحة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا لوزارة الخارجية، بوصفها جهة التنسيق الرئيسية للبرنامج الإنمائي في المملكة العربية السعودية؛ واتطلع في الوقت ذاته للمحافظة على الزخم الحالي في التعاون الموضـوعـي بيننا. وبالمثل أعـبـر عـن شكري الجزيل لفريق عمل المكتب القطري للبرنامج الإنمائي لما بذله من جهود جماعية برصد نتائج المشاريع في فترة سابقة مع إبقاء الأعين يقظى إزاء آفاق المستقبل وتحدياته.

ملخص موجز

يقدم هذا التقرير لمحة من النتائج والمحصلات الرئيسية التي ترتبت على شراكة قوية - وهي شراكة ظلت قائمة نحواً من خمسة عقود - بين المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة. وقد شهدت هذه الشراكة صياغة وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية مع طائفة واسعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية. إن برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي - وانسجامها التام مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية الدولية - قد ساهم مجتمعاً في إحراز المملكة لتنمية بشرية واضحة ومطردة، وهو أمر تمخض عن وضع المملكة ضمن قائمة البلدان الأكثر تنمية بشرية، إذ جاء ترتيبها ٣٥ من بين ١٩١ بلداً على مستوى العالم [١].

في هذا المسار من الشراكة بين البرنامج الإنمائي والمملكة، فإن تقرير البرنامج الإنمائي والمملكة ٢٠٢٢-٢٠٢٣: «**نحو وطن مزدهر ومستدام**» يأتي في لحظات حاسمة من مستقبل المملكة. وفي منتصف الطريق من تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ الطموحة، فقد قامت المملكة بتسريع التحول والتنويع الاقتصادي فيها، إذ نفذت عمليات إصلاح وتدابير ترمي إلى زيادة تمكين المرأة، وإحداث زخم في قطاع السياحة، وقد تبوأت المملكة ريادة عالمية في الاستدامة البيئية وفي المواضيع التنموية المحورية الأخرى.

وفي تلخيصه للتقدم المحرز ولإنجازات المبادرات، سواء في إطار البرامج أو خارجه، التي نُفذت خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، فإن التقرير يغطي السنة الأخيرة من البرنامج القطري للمملكة الممتد من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، والسنة الأولى في البرنامج القطري الراهن (٢٠٢٣-٢٠٢٧). إن التقرير يسترشد بالتزام المملكة الراسخ بأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما استتبعها من أهداف تنمية مستدامة. والتقرير يقتفي هيكل العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وهي: الناس، والكوكب، والنجاح، والسلام، والشراكة ليستعرض مساهمات المملكة ضمن نتائج تنموية وطنية وليوضح المواءمة التامة بين برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي ومحاور وأهداف رؤية ٢٠٣٠.

إن التقرير يستجلي النتائج الملحوظة تحت العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت كل واحدة من تلك الأبعاد الخمسة. ويقدم التقرير لمحة عن الشراكات والتعاون بعيدي المدى للبرنامج الإنمائي مع عدة وزارات ومؤسسات حكومية، كما يوفر دليلاً على تعمق وتوسع العديد من البرامج الرئيسية للبرنامج الإنمائي، علاوة على الشروع في مبادرات برامجية جديدة خلال فترة هذا التقرير.

وعلى وجه التحديد، وتحت محور «الناس»، يتيح التقرير مرئيات حول الإنجازات والتعاون المستمر مع الهيئة العامة للغذاء والدواء؛ بينما تحت محور «الكوكب»، أُبرزت الشراكات البرامجية في التعاون مع وزارة الطاقة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة؛ وتحت محور «النجاح»، هناك شراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان؛ فضلاً عن وزارة النقل والخدمات اللوجستية، والهيئة الملكية لمدينة الرياض، والهيئة الملكية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة، والهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

علاوة على ذلك، ودعماً لـ «السلام والعدالة والمؤسسات القوية»، فقد بُلورت شراكات مع وزارة الخارجية، والهيئة العامة للإحصاء، ونزاهة، ومركز الملك عبد الله للحوار الوطني. وفيما يتعلق بمحور «الشراكات» ضمن عناصر أجندة ٢٠٣٠، يستعرض التقرير العديد من المبادرات المهمة والتطورات التنظيمية على مستوى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في المملكة، وعلى مستوى المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي، وكذلك مستوى المكتب الرئيسي للبرنامج الإنمائي، والذي يدرك ويستجيب للدور البارز للمملكة كمساهم سخي بتقديم المساعدات التنموية الرسمية (ODA) والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن التنويه بمركز المملكة كمانح مميز للبرنامج الإنمائي وممول أحادي لعمليات تشغيل البرنامج الإنمائي في المملكة.

يستفيض التقرير أيضاً في تناول القضايا التنموية المشتركة، لافتاً الأنظار إلى التقدم الهائل الذي أحرزته المملكة في موضوع النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، والعمل التطوعي، والتنمية باستصحاب الأشخاص ذوي الإعاقة. يلخص التقرير المساهمات المحددة للبرنامج الإنمائي في هذه القضايا ذات الأولوية خلال فترة المراجعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، إلى جانب إدماج هذه القضايا المشتركة في برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي، وعمله على توظيف مناح ملائمة للسياق في تعاونه مع المؤسسات الحكومية، ومع المنظماتٌ غير الربحية، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في سبيل إعداد حملات توعية، والاحتفاء بأيام الأمم المتحدة، والنهوض بمنهج قوامه الحقوق يرتبط بمبادئ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

تأسيساً على استعراض العديد من الإنجازات والمبادرات الجديدة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، فإن التقرير يشير أيضاً إلى التوجه المستقبلي للبرنامج الإنمائي في ظل البرنامج القطري الراهن (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، بما في ذلك استراتيجيات السنوات المقبلة، والتدابير ذات الأولوية تحت العناصر الخمسة للتنمية المستدامة، بما فيها التركيز الشديد على الشراكات مع القطاع الخاص ودعم الدور الجيوسياسي المتنامي للمملكة، والاستراتيجيات التي تدعم كل من العناصر الخمسة والقضايا الإضافية مثل التحول الرقمي.

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢م

جدول المحتويات

تمهيد: الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢
ملخص موجز	٤
(١) المقدمة	٥
١-١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة العربية السعودية	٦
١-٢ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ورؤية ٢٠٣٠ للمملكة	٨
١-٣ غرض التقرير وسياقه وهيكله	٩
١-٤ البرنامج الإنمائي كجزء من منظومة الأمم المتحدة	١١
(٢) مساهمات البرنامج الإنمائي في العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠	١٢
٢-١ الناس	١٣
٢-١-١ تطوير الصحة العامة وقطاع الصحة	١٤
٢-٢ الكوكب	١٧
٢-٢-١ توفير خدمات كهرباء تتسم بالسلامة والكفاءة والاستدامة	١٨
٢-٢-٢ المساهمة في الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه	٢٠
٢-٢-٣ النهوض بمساحة الرقعة الخضراء في المملكة العربية السعودية	٢٣
٢-٢-٤ خفض البصمة الكربونية للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي	٢٥
٢-٣ الازدهار	٢٥
٢-٣-١ ادماج التنمية الاقتصادية الاجتماعية	٢٦
٢-٣-٢ مساندة جودة الحياة للجميع وتحقيق المدن المستدامة	٢٧
٢-٣-٣ الحصول على إسكان كاف وميسور	٣٤
٢-٣-٤ النهوض بالتخطيط العمرّاني من خلال المعلومات وتمكين المرأة	٣٦
٢-٣-٥ تحويل الرياض إلى اقتصاد رفيع المستوى عالمياً	٣٨
٢-٣-٦ توفير بنى تحتية وخدمات ذات جودة عالية للسياحة المستدامة	٤٠
٢-٣-٧ تطوير النقل واللوجستيات على نحو مستدام	٤٢
٢-٣-٨ تحقيق تنمية مستدامة من خلال المعلومات الجيومكانية	٤٣
٢-٤ السلام والعدل والمؤسسات القوية	٤٥
٢-٤-١ بناء مؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة	٤٦
٢-٤-٢ النهوض بالإحصاءات والبيانات الوطنية	٤٨
٢-٤-٣ الارتقاء بالتميز التنظيمي والتمثيل الدولي	٥٠
٢-٤-٤ النهوض بالحوار والاحترام والوحدة الوطنية	٥١
٢-٥ الشراكات	٥٣
٢-٥-١ ريادة المملكة العربية السعودية في الشراكات الإنسانية والتنموية	٥٣
٢-٥-٢ شراكة البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة	٥٦
(٣) الإنجازات على صعيد المواضيع المشتركة	٥٨
٣-١ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥٩
٣-٢ الشباب	٦١
٣-٣ العمل التطوعي	٦٤
٣-٤ تنمية باستصحاب الأشخاص ذوي الإعاقة	٦٧
(٤) الأداء المالي	٦٨
(٥) استشراف المستقبل	٧٠
٥-١ التوجه الاستراتيجي	٧١
الشركاء	٧٦

المقدمة

١-١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة العربية السعودية

شراكة ناجحة لنحو خمسين سنة

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المنظمة الرائدة للأمم المتحدة والشبكة العالمية للتنمية، والذي يحثُّ على التغيير ويعمل على ربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، بغية مساعدة الشعوب للتمتع بحياة أفضل. وبعمله مع شبكة واسعة من الخبراء والشركاء في ١٧٠ دولة وإقليم، يعكف البرنامج الإنمائي على مساعدة الشعوب لاستحداث حلول متكاملة ومستدامة للناس وكوكب الأرض على السواء.

إن الشراكة والتعاون بين المملكة العربية السعودية وبرنامج الأم المتحدة الإنمائي قد تم إرساؤهما بمقتضى الاتفاقية الأساسية للتعاون بين المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المبرمة في ٤ يناير ١٩٧٦م. ومنذئذ، وبناء على المهمة الواسعة والمرنة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، فقد ظل يقدم دعماً مستمراً وذا نطاق عريض لاستيفاء تطلعات ومرامي الحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبوصفه جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري في المملكة العربية السعودية، فقد عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بلورة شراكات وثيقة ومثمرة مع أكثر من عشرين وزارة ووكالة ومؤسسة حكومية، فضلاً عن استنفار المعارف الدولية والخبرات، بما في ذلك من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وذلك لدعم عملية تحقيق أولويات التنمية الوطنية وبذلها بين يدي المملكة وشعبها.

وعلى امتداد ما يقرب من الخمسين سنة، فإن الشراكات المستمرة والمثمرة مع طائفة من الشركاء الحكوميين قد أتاحت للبرنامج الإنمائي تقديم خدمات استشارية متخصصة ومساندة صياغة العديد من الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية في مجالات مختلفة من قضايا التنمية، بما فيها تنويع القاعدة الاقتصادية وإدارة النقل وكفاءة الطاقة والاستدامة البيئية والتخطيط الحضري وإدارة الإسكان والمعلومات والإحصاءات وإدارة موارد المياه وأنظمة الحكم المثلى وتعزيز القدرات لدى الحكومات المحلية وتمكين المرأة والشباب، علاوة على التماسك الاجتماعي.

إن نتائج وسجل نجاح البرنامج الإنمائي في دعمه لتنفيذ الأولويات الوطنية المحورية قد ساهم في التقدم الملحوظ والثابت الذي أحرزته المملكة العربية السعودية على صعيد التنمية البشرية، وهو تقدم أتاح للمملكة أن تتبوأ مركزاً لها بين مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية، إذ احتلت المركز ٣٥ من بين ١٩١ دولة في العالم[٢]. ومن منطلق مكانته كشريك موثوق على المدى البعيد لحكومة المملكة العربية السعودية، فإن البرنامج الإنمائي ملتزم بأهداف رؤية ٢٠٣٠ مثلما هو ملتزم بأهداف التنمية المستدامة.

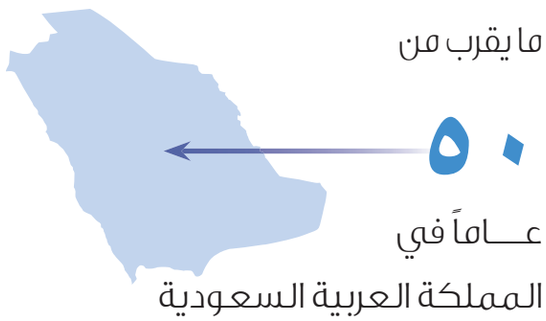

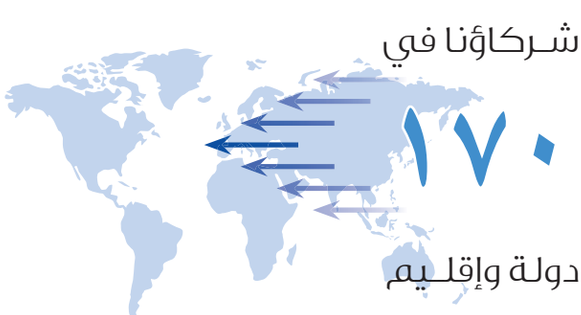

(٢) تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٢٢م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١-٢ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورؤية ٢٠٣٠

إن وثيقة السياسات للبرنامج الإنمائي، ممثلة في الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥، هي الركيزة التي تقوم عليها كافة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية. وتعمل هذه الاستراتيجية على دعم توجهات ثلاثة للتغيير:

- **التغيير الهيكلي**، لا سيما أنواع الانتقال الأخضر والشمولي والرقمي
- **عدم ترك أحد خلف الركب**، وهو منهج قوامه الحقوق ويرتكز على العنصر البشري والتنمية البشرية
- **بناء القدرة على مواجهة الأزمات**، وذلك استجابة للعناصر المنهجية من عدم يقين ومخاطر

تسعى الخطة الاستراتيجية، على وجه العموم، إلى تحقيق:

أ) **توجهات ثلاثة للتغيير**: التغيير الهيكلي، وعدم ترك أحد خلف الركب وبناء القدرة على مواجهة الأزمات، من خلال

ب) **ستة حلول محورية**: الفقر وعدم المساواة، وأنظمة الحكم والإدارة، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات، والبيئة، والطاقة والمساواة بين الجنسين، والتي ترفدها

ت) **ثلاثة عوامل تمكين**: الابتكار الاستراتيجي، التطوير الرقمي وتمويل التنمية

الشكل (١): منهج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ٢٠٢٢-٢٠٢٥ م

المصدر:
الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ٢٠٢٢-٢٠٢٥ م

إن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، والأولويات ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية، تنسجم انسجاماً تاماً مع المحاور الثلاثة في رؤية ٢٠٣٠ التي تبنتها المملكة، وهذه المحاور هي: مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

١-٣ غرض التقرير وسياقه وهيكله

إن تقرير البرنامج الإنمائي والمملكة العربية السعودية لسنتي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ينصب تركيزه على النتائج البرامجية المترتبة على كافة مشاريع البرنامج الإنمائي والتي كانت قيد التنفيذ أو التي استكملت خلال فترة المراجعة، وكذلك يتضمن التقرير المبادرات والفعاليات خارج نطاق المشاريع، دعماً لأهداف رؤية ٢٠٣٠ ولأجندة ٢٠٣٠ العالمية وأهداف التنمية المستدامة. ويغطي التقرير السنة الأخيرة من البرنامج القطري السابق للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢ م والسنة الأولى من البرنامج القطري الحالي ٢٠٢٣-٢٠٢٧ م.

يعزى هيكل التقرير إلى التزام المملكة الراسخ بالاستدامة بوصفها دافعاً محركاً للنمو والنجاح، وإلى تركيزها الدؤوب على ادراج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن المبادرات التنموية.

وقد انعكس هذا الالتزام في الإطار المؤسسي والسياسات الذي تستند عليه أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي تمخض عن إنشاء لجنة تسيير للتنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠٢١ م. بذلك أصبحت الاستدامة عنصراً محورياً في تطوير السياسات، واتخذت الحكومة تدابير رئيسية للارتقاء بتجانس السياسات من أجل التنمية المستدامة.

ومن أجل ذلك، تبنت الحكومة منهجاً في اتخاذ القرار يعتبر شمولياً بحيث يستوعب كل المجتمع وكافة أجهزة الحكومة. كما أن هذا الالتزام قد تجلى في التركيز القوي الذي اسبغته المملكة العربية السعودية على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في رئاستها لمجموعة العشرين في ٢٠٢٠م، والتي انصب تركيزها على ثلاثة أهداف رئيسية: « تمكين الشعوب، حماية الكوكب، تشكيل آفاق جديدة من خلال الاقتصاد الرقمي وتوظيف التقنيات المبتكرة ».

وفي ضوء ما سلف، يوظف التقرير هيكل العناصر الخمسة لأهداف التنمية المستدامة: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وذلك لاستعراض مساهمات البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ م.

يقدم التقرير أيضاً معلومات حول مساهمات البرنامج الإنمائي في القضايا المشتركة في غضون فترة التقرير، ويخلص ذلك إلى مرئيات مستقبلية حيال مشاركة البرنامج الإنمائي في السنوات المقبلة.

الشكل (٢): العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

من نحن؟

١-٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء من منظومة الأمم المتحدة

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٧٠ دولة وإقليم، وذلك بمساندة القضاء على الفقر وتقليل مظاهر عدم المساواة والإقصاء. إننا نساعد الدول على تطوير سياسات، ومهارات قيادية، وقدرات على بلورة الشراكات، وتطوير إمكانات مؤسسية، وبناء قدرة على مواجهة الأزمات، وكل ذلك في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لا شك أن كافة الأنشطة البرامجية للبرنامج الإنمائي التي تستهدف مساندة المملكة العربية السعودية ترتكز على إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون التنموي للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ، والذي يتضمن النتائج الرئيسية المستهدفة لكل وكالات الأمم المتحدة في المملكة (لمزيد من المعلومات حول عمل البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة في المملكة يرجى الاطلاع على قسم «الشراكات» في هذا التقرير).

إن هذا الإطار الشامل لمنظومة الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية يستجيب استجابة مباشرة للمحاور الثلاثة والأهداف الاستراتيجية ضمن رؤية ٢٠٣٠، مثلما يستجيب للأجندة العالمية للتنمية المستدامة وما يستتبعها من أهداف التنمية المستدامة.

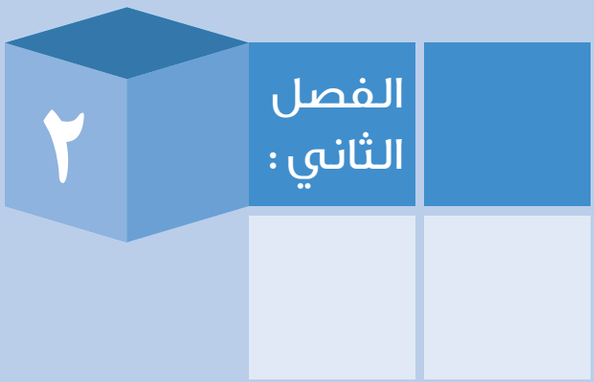

مساهمات البرنامج الإنمائي في العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠

٢-١ الناس

إن محور الناس يركز على قضايا التنمية البشرية الرئيسية تحت أهداف التنمية المستدامة (١-٥) وارتباطاتها بأهداف التنمية المستدامة في محاور أخرى من الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. ومسترشدة برؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، تحرص المملكة العربية السعودية على العمل لمستقبلٍ يستطيع فيه كل الناس العيش في ازدهار وسلام، مع مراعاتهم، في الوقت ذاته، لمحددات كوكب الأرض التي تمكن البلد من تحقيق مستقبلها المستدام.

لقد أحرزت المملكة تقدماً هائلاً في القضاء على الفقر. إذ كانت معدلات الفقر في المملكة، قياساً إلى خط الفقر الدولي الذي يتراوح بين ٢,٢٥ دولار و٣,٦٥ دولار في اليوم للفرد (على أساس القوة الشرائية لسنة ٢٠١٧م) قد جاء تقديرهما عند الصفر في المئة من السكان باستخدام نصيب الفرد من مصروفات الأسرة فضلاً عن الرفاه الكلي في مسح سنة ١٣/٢٠١٢.

ووفقاً لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة في ٢٠٢٣ م، فإن الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة من (١-٥)، المتعلقة تحديداً بالرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم، قد ارتفعت بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١م (راجع الشكل أدناه). ويستدل من ذلك على التزام المملكة بالتطرق للفقر وتحسين الصحة وتوفير تعليم ذي الجودة.

فيما يتعلق بالنتائج الرئيسية لهدف التنمية المستدامة رقم (٢) «القضاء على الجوع»، تظهر البيانات اتجاهاً متراجعاً في السنوات الأخيرة في حالات التقزم وسوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وفي ظل الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية، اسبغت الحكومة أولوية على الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، لا سيما للخضروات والفواكه ومنتجات الألبان؛ فضلاً عن النهوض بإنتاجية الأراضي الزراعية الحالية؛ وتطوير أراضٍ زراعية جديدة؛ وتقليل نفايات الأطعمة؛ والارتقاء بمزيد من أنظمة الغذاء ذات الفعالية والاستدامة.

الشكل (٣): الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كنسبة من إجمالي الناتج القومي:

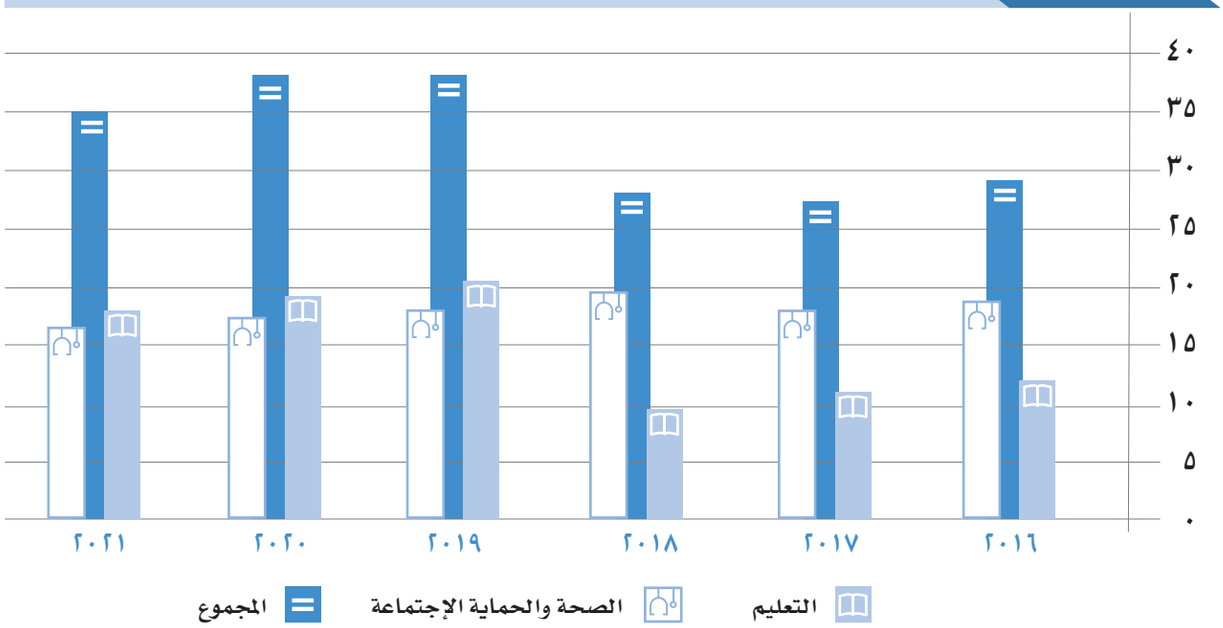

المصدر: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣ م

٢-١-١ تطوير الصحة العامة وقطاع الصحة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الشريك الحكومي المنفذ:

الهيئة العامة للغذاء والدواء
Saudi Food & Drug Authority

علاوة على ذلك، وفي ظل النزاع في أوكرانيا وتأثيره على إمدادات الحبوب (وخصوصاً القمح) وارتفاع أسعار السلع في العالم، عكفت الحكومة السعودية على تطوير خطة عمل للأمن الغذائي بغية توفير إمداد كاف من الأغذية على امتداد المملكة.

إن التركيز القوي للحكومة على الإنسان والتنمية البشرية يتمخض عن نتائج إيجابية جداً فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة الخامس «المساواة بين الجنسين». وبناء على رؤية ٢٠٣٠، عملت الحكومة بنشاط على الارتقاء بحقوق المرأة من طريق طائفة من المبادرات التي من شأنها أن تسّهل مشاركتها في قوى العمل وفي ريادة الأعمال واتخاذ القرار (يراجع أيضاً قسم «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» تحت فصل الإنجازات في القضايا المشتركة).

في إطار رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، اتخذت المملكة من الصحة أولوية لها. واستبان ذلك في مؤشرات زيادة مخصصات الموازنة وتحسن الصحة. وقد تم تكييف أهداف وخطط الحكومة تكييفاً تاماً مع الهدف الثالث للتنمية المستدامة ونواتجه. كما أن الرؤية تنسجم مع طموح أجندة ٢٠٣٠ حول استحداث روابط أفضل بين بحوث التقنية الصحية والتنمية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وتقديمها. ومع مبادرة ادراج الصحة في السياسات كافة (HiAP)، التي كانت قد دُشنت في ٢٠١٧ م لإيلاء صحة السكان أولوية في كل السياسات والأنظمة، وأطلق برنامج التحول للقطاع الصحي في ٢٠٢١م، بذلك استهدفت الحكومة إعادة هيكلة قطاع الصحة ليصبح نظاماً صحياً شاملاً وفعالا ومتكاملاً.

إن تفشي الأمراض غير السارية (NCDs) في المملكة العربية السعودية - بما في ذلك أنواع السرطان، وأمراض الأوعية القلبية، والسكري، وأمراض التنفس المزمنة - من المتوقع أن يرتفع، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية. وتعتبر الأمراض غير السارية سبباً وراء ٧٣,٢ ٪ من الوفيات في المملكة، وتأتي أمراض الأوعية الدموية في صدارة الأسباب. وتحرص الحكومة على معالجة الاهتمام المتنامي بأنماط الحياة غير الصحية، إذ بادرت بتبني العديد من الأنشطة الوقائية المستهدفة لاستهلاك التبغ، والأنظمة الغذائية غير الصحية، والخمول البدني. وفي ٢٠١٨م، قامت الهيئة العامة للغذاء والدواء بإعداد استراتيجية لتحسين أنماط الحياة الصحية وتقليل تناول الملح، والسكر، والأحماض الدهنية المشبعة والمتحولة. وتهدف هذه الاستراتيجية، إلى جانب السياسات الغذائية الأخرى، إلى تفعيل خيارات المستهلك واستحداث بيئة غذائية صحية لمكافحة الأمراض غير السارية. وعموماً، فإن جهود الحكومة الرامية إلى تقليل تفشي الأمراض غير السارية قد ساهمت في ارتفاع معدل أعمار المواطنين السعوديين من ٧٠ سنة في ٢٠٠٠م إلى ٧٤,٣ في ٢٠٢١م.

وبوصفها جهة التنظيم الرئيسية لشؤون الغذاء والأدوية والأجهزة الطبية في المملكة، تضطلع الهيئة العامة للغذاء والدواء بدور حيوي بشأن تحقيق أهداف برنامج التحول الصحي. ومنذ إنشائها في ٢٠٠٧م، حظيت الهيئة العامة للغذاء والدواء بسجل ممتاز من الخدمات التي تنهض بحماية الصحة العامة وحيازة تقنيات ومنتجات وخدمات صحية متطورة لسكان المملكة العربية السعودية.

كما تقوم الهيئة العامة للغذاء والدواء أيضاً بدعم سياسات محددة ترمي إلى الارتقاء بالنمو الاقتصادي من خلال التوسع في تطوير قطاع الصحة، وعلى وجه الخصوص تصنيع الأدوية واللقاحات. وعلاوة على ذلك، تقوم الهيئة العامة للغذاء والدواء بدور مهم بالتوسع في التقنية البيولوجية في قطاع الغذاء والأدوية والأجهزة الطبية. وعلى الرغم من تنفيذها لخطط استراتيجية ثلاث متعاقبة ومتعددة السنوات، فقد استطاعت الهيئة صياغة إطارها التنظيمي، وبناء القدرات والأنظمة ذات الصلة، وانصب تركيزها على تحقيق النتائج والتأثيرات ذات العلاقة. إن تعاون البرنامج الإنمائي مع الهيئة العامة للغذاء والدواء قد بدأ بدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة (٢٠١٢-٢٠١٦م). وتضمن ذلك المساندة الفنية لتطوير قدرات الهيئة وتمكينها من الاضطلاع بمهمتها ووظائفها. وفي ٢٠١٩م، جدد البرنامج الإنمائي والهيئة شراكتهما لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثالثة (٢٠١٨-٢٠٢٢م)، والتي تركز بدورها على الارتقاء بجودة خدمات الهيئة. وقد ساهمت الخطة الاستراتيجية الثالثة، على وجه التحديد، في النهوض بمجمل أداء وفعالية الهيئة العامة للغذاء والدواء من خلال :

١ تطوير مهارات واسعة وعميقة؛

٢ توفير الشمول والشفافية والتجانس في مجالي الإنفاذ والاتصال.

ولا شك أن مشروع البرنامج الإنمائي «مساندة الخطة الاستراتيجية الثالثة للهيئة العامة للغذاء والدواء»، للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣م، قد قدم اسهامات فعالة لتعزيز قدرات موظفي الهيئة وأنظمتها، بما في ذلك في قطاع الغذاء والدواء. وفي قطاع الدواء، تحققت زيادة في عدد العلماء ذوي الكفاءة في التقنية البيولوجية وتصنيفات الدواء المبتكر. إذ تم تعيين أعضاء فريق التقنية البيولوجية في لجان دولية. كما تم تحديث العديد من الإرشادات الصيدلانية. إضافة إلى ذلك، ارتقى مركز الهيئة وحضورها على المستوى الدولي من خلال مساندة مشاركتها الفعالة في المؤتمرات الدولية. وتلقى الموظفون تدريبا مستمراً، سواء داخل الهيئة أو خارجها. كما جرى تحسين في أسلوب استلام ومعالجة العينات المستلمة للتحليل.

الخطة الاستراتيجية الرابعة للهيئة العامة للغذاء والدواء (٢٠٢٣-٢٠٢٦ م) ينصب تركيزها على:

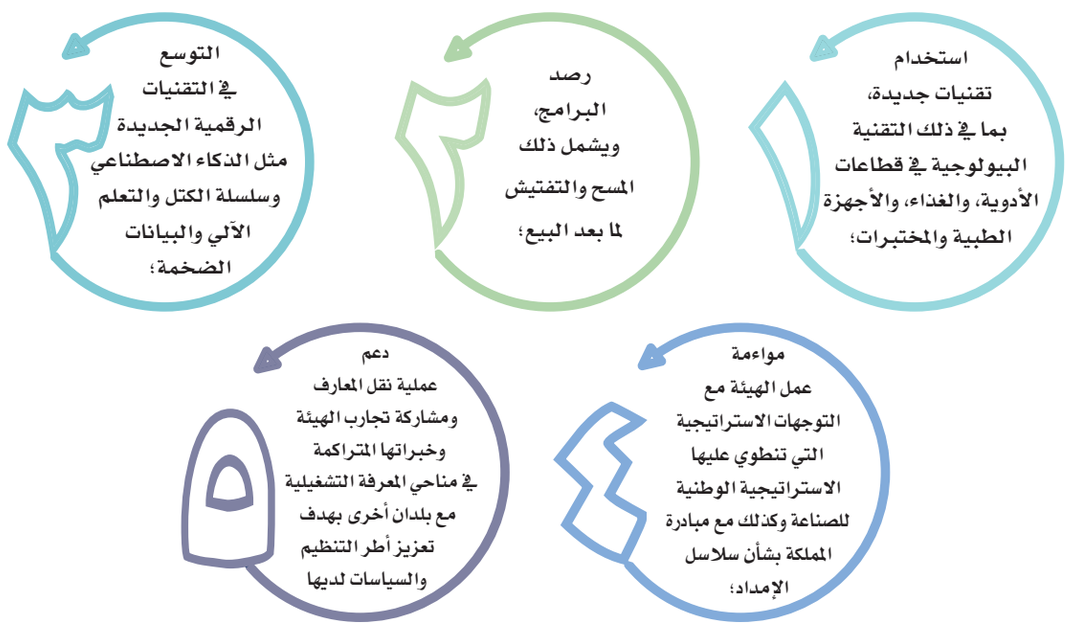

لاشك أن المنحى المبتكر والطموح للخطة الاستراتيجية الرابعة (٢٠٢٣-٢٠٢٦م) قد ارتقت بالشراكة القائمة بين الهيئة العامة للغذاء والدواء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مستوى أكثر موضوعية. وتحديداً أدت الشراكة إلى إعداد مشروع جديد يركز على تبني تقنية بيولوجية متطورة وحديثة في قطاعات الدواء والغذاء والأجهزة الطبية، علاوة على مشاركة معارف الهيئة وتميزها التنظيمي مع بلدان أخرى.

فريق الهيئة العامة للغذاء والدواء وفريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحضور معالي الرئيس التنفيذي للهيئة، الدكتور هشام الجضعي، وسعادة الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، الأستاذة ناهد حسين، وذلك في مراسم توقيع مشروع للفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٦م بهدف «دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الرابعة للهيئة العامة للغذاء والدواء».

إن مشروع «دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الرابعة للهيئة العامة للغذاء والدواء» للفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٦م ينسجم تمام الانسجام مع البرنامج القطري الجديد للبرنامج الإنمائي (٢٠٢٣-٢٠٢٧م)، لا سيما تعزيز الابتكار والتحول الرقمي وذلك من خلال الأهداف التالية :

- مساندة الهيئة العامة للغذاء والدواء لتبني وتطبيق التقنية البيولوجية في قطاعات الدواء والغذاء والأجهزة الطبية؛
- التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة على امتداد مجالات عمل الهيئة ؛
- مواءمة عمل الهيئة مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة والمبادرة السعودية لسلسلة الإمدادات العالمية؛
- تطوير وتنفيذ خطة تواصل متعددة القنوات ومتعددة المستهدفين لتساعد على توصيل عمل الهيئة داخلياً وخارجياً.

٢ - ٢ الكوكب

إن المملكة العربية السعودية، برؤيتها ٢٠٣٠، تولي أهمية كبيرة لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وذلك في انسجام تام مع محور «الكوكب» ضمن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وبارتباطات مباشرة مع هدفي التنمية المستدامة (٧) و(١٣)، حرصت المملكة على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة لتصل إلى ٥٠٪ في توليد الكهرباء بحلول ٢٠٣٠م، كما عززت التدابير التحويلية بما في ذلك ادخال السيارات الكهربائية، وإنتاج الهيدروجين، وتبني مبادرات كفاءة الطاقة واحتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه. وبالعمل على نتائج هدف التنمية المستدامة (٦)، حققت تحسينات على المياه النظيفة والصرف الصحي. وعلى ضوء هدف التنمية المستدامة (١٣)، تشارك المملكة بنشاط في مفاوضات المناخ، وقد صادقت على اتفاقية باريس، وتسعى للوصول إلى انبعاثات في مستوى الصفر بحلول ٢٠٦٠م من خلال منحى اقتصاد الكربون الدائري. كما قامت الحكومة أيضاً بجهود طموحة للتشجير وحماية المناطق البحرية والبرية، وذلك في دعم مباشر لهدفي التنمية المستدامة (١٤) و(١٥).

يحظى البرنامج الإنمائي بسجل طويل فيما يتصل بمساندة المملكة لتحقيق طموحاتها المرتبطة بالاستدامة البيئية حسب ما تضمنته رؤية ٢٠٣٠ ووفقاً لبعد «الأرض» في أجندة ٢٠٣٠ العالمية للتنمية المستدامة.

٢-٢-١
توفير خدمات كهرباء تتسم بالسلامة والكفاءة والاستدامة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: اقتصاد مزدهر

هدف التنمية المستدامة الرئيسي

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

١٣ العمل المناخي

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

إن رؤية ٢٠٣٠ تضع أولوية على تقليل الاعتماد على النفط وتستهدف زيادة الانتفاع من الطاقة المتجددة، وذلك انتقالاً إلى نظام طاقة أكثر كفاءة واستدامة في المملكة. ولتحقيق أهداف الطاقة في إطار رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، تسعى وزارة الطاقة إلى توفير خدمة كهربائية شاملة وذات كفاءة تنسجم مع أفضل الممارسات العالمية، وبلورة السياسات المطلوبة تحقيقاً لأرفع معايير سلامة الكهرباء في المملكة.

ومن منطلق دورها كجهة رائدة في إدارة أنظمة الطاقة في المملكة، تعكف وزارة الطاقة على تنفيذ عدد من البرامج المختلفة عبر استراتيجية متكاملة استطاعت أن تدرج مفاهيم الابتكار والتقنية والذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة. ويقوم البرنامج الإنمائي بدعم هذا التعاون مع وزارة الطاقة في إطار مشروع : « الدعم الاستشاري لوكالة شؤون الكهرباء في وزارة الطاقة» والذي مُدد حتى نهاية ٢٠٢٤م. ويتيح المشروع دعماً فنياً واستشارياً شاملاً للوزارة بغية تحسين كفاءتها التشغيلية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومن خلال الاستثمار في البحوث المستهدفة، استطاع المشروع أن يحدث تحسيناً كبيراً في التعرف على مكمن وتأثير تحول المملكة نحو زيادة حصة موارد الطاقة المتجددة وتقنيات تخزينها ضمن مجموعة مصادر الطاقة في المملكة. وبإعداد ست دراسات عن تأثير الطاقة المتجددة وتقنيات تخزينها، ودراستين عن دمج القدرات الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة في شبكة الكهرباء، ساعد المشروع أيضاً على تطوير سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وفي الفترة التي يغطيها هذا التقرير ، ساهم المشروع أيضاً في تعديل فولطية التوزيع الكهربائي من ٢٢٠/١٢٧ فولت لتصبح حسب المعايير الدولية عند ٤٠٠/٢٣٠ فولت، كما أعدت دراسات بشأن تقديم الخدمات الكهربائية ذات الكفاءة والصديقة للبيئة في القرى النائية، وكذلك تحديث كود الشبكة السعودية.

فضلاً عن ذلك، أتاح المشروع لوزارة الطاقة أساساً متيناً قوامه البحوث لاتخاذ قرارات مستنيرة حول مضي المملكة قدماً بتوزيع وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة وحلول تخزينها ضمن قطاع الطاقة السعودي. وأبان المشروع أن نفقات تقنيات الطاقة المتجددة تأخذ بالانخفاض مع مرور الوقت، ومن الممكن إجراء مزيد من التخفيض عليها من طريق الارتقاء بالبنى التحتية القائمة، والتوسع المتزامن لشبكات النقل والتوزيع، وبدمج مصادر مؤقتة للطاقة المتجددة مع المصادر غير المتجددة.

مثل هذا النجاح يعتبر خطوة محورية في جهود وزارة الطاقة لتحقيق ما يليها من أهداف في رؤية ٢٠٣٠، وفي أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس للتغير المناخي.

كما ساعد المشروع أيضاً في أن تتبوأ المملكة مركزاً قيادياً في الانتقال إلى مستقبل مستدام منخفض الكربون. وبناء على نتائجها الملموسة والواعدة، فإن الشراكة الحالية بين الوزارة والبرنامج الإنمائي تحظى بإمكانية التوسع فيها. وتشمل مجالات المشاركة الممكنة تطبيق الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي لإدارة التقنية والابتكار بوكالة شؤون الكهرباء في إدارات أخرى، وتوسيع الدعم ليشمل التعاون الدولي للوزارة حيال حلول الطاقة المتجددة، وكذلك مساندة إعداد تقرير حول تأثير أهداف التنمية المستدامة، والنهوض بالتحول الرقمي.

المدير الإقليمي للبرنامج الإنمائي، د. عبد الله الدردري، وبمعيته فريق المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، في زيارته الاستهلالية للمملكة، إذ يلتقي بمساعد وزير الطاقة، سعادة المهندس ناصر القحطاني.

٢-٢-٢
المساهمة في الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

هدف التنمية المستدامة الرئيسي

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

إن أبرز التحديات التي تواجه حكومة المملكة العربية السعودية تتمثل في استمرار توفير إمدادات مياه مستدامة لكل القطاعات الحضرية والزراعية والصناعية في العقود المقبلة من السنوات، وفي الوقت ذاته التطرق لتحديات أخرى مثل تقادم البنى التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي، واستنزاف المياه الجوفية، والتغير المناخي، وزيادة مخاطر السيول الجارفة والمخاطر البيئية المرتبطة بكل ذلك.

تهدف كل من رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني إلى التطرق لهذه التحديات بتأكيد توفر البنى التحتية الضرورية وتحقيق التميز في الأداء من طريق الاستخدام الفعال لموارد المياه المتاحة. وفي السنوات الأخيرة، بذلت المملكة جهوداً كبيرة لحماية مواردها المائية وضمان تزويد مواطنيها بإمداد موثوق ومستمر من مياه ذات جودة عالية. ومن أجل تنفيذ أهداف رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، قامت وزارة البيئة والمياه والزراعة بتطوير استراتيجية وطنية للمياه ٢٠٣٠، والتي نُشرت في يناير ٢٠١٨م. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إصلاح قطاعي المياه والصرف الصحي، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لموارد المياه في المملكة، مع الحرص في الوقت ذاته على تقديم خدمات ميسورة وذات جودة عالية.

وتأسيساً على شراكته المثمرة على امتداد السنين مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، وهي شراكة شملت مشاريع عديدة وتوجت في ٢٠١٧م بتطوير الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٣٠، فقد واصل البرنامج الإنمائي تعاونه مع الوزارة بما يكفل التنفيذ الفعّال لتلك الاستراتيجية. وبمقتضى مشروع للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٣، والذي انصب تركيزه على بناء القدرات وتقديم خدمات استشارية من أجل الإدارة المتكاملة والمستدامة لقطاع المياه، فقد قام البرنامج الإنمائي بمساندة وكالة المياه ضمن الوزارة، فضلاً عن الأهداف العريضة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمملكة. وأحرز المشروع نجاحاً في تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية والبشرية لوكالة المياه، الأمر الذي مكّن الموظفين من التنفيذ الفعال لمبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه مع التركيز في المشروع على ثلاث نتائج رئيسية وعشرة أهداف، وفقاً لما هو موضح في الشكل التالي :

إذ كانت إنجازات المشروع في ٢٠٢٢ م كما يلي :

وبناء على إنجازات المشروع في الخمس سنوات المنصرمة، فقد أوصى التقييم النهائي للمشروع باستمرار هذا التعاون المثمر بين الوزارة والبرنامج الإنمائي وذلك تحقيقاً لأمن المياه والغذاء في المملكة من خلال التطرق للتحديات الملحة والنظر في استحداث تحولات جوهرية. وعلى هذا الأساس، وقّع الطرفان على مشروع جديد للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨ بغية اتخاذ خطوات إضافية نحو هدف الحكومة للتطوير والإدارة المتكاملين والمستدامين لقطاع المياه. واتساقاً مع رؤية ٢٠٣٠، يعمل المشروع الجديد على مساندة التنمية الاقتصادية والاقتصادية والثقافية في المملكة العربية السعودية من طريق استكشاف موارد جديدة للمياه والارتقاء بممارسات الإدارة الفعالة للمياه، بينما يعمل المشروع أيضاً على النهوض بعملية اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة وتعزيز قدرات الوزارة.

الأمم المتحدة
المؤتمر المعني بالمياه
لعام 2023

نيويورك
22-24
مارس
2023

إن التقييم النهائي المستقل للمشروع، والذي أجري في ٢٠٢٣م، قد أكد أهميته ونجاحه في تعزيز قدرات الوزارة في ٢٠٢٢م، تمكن البرنامج الإنمائي من دعم الوزارة بنجاح الطلب الذي تقدمت به للمشاركة في الفعالية المصاحبة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لسنة ٢٠٢٣م حول «تحديد وسد ثغرات القدرات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه». وقد انعقد المؤتمر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٣ مارس ٢٠٢٣م.

لقد شهدت السنة الأولى في تنفيذ المشروع الجديد تقدماً ونتائج على مستوى النواتج الأربعة المخطط لها، بما في ذلك:

١ تبويب البيانات الهيدرولوجية الداعمة للدراسات على نطاق المملكة، واستخدام تقنية نظام المعلومات الجغرافية لاستحداث طبقات من معلومات موارد المياه المتاحة والبنى التحتية ذات الصلة،

٢ مساندة التقييم الشامل في المملكة لموارد المياه مع التركيز على الإنتاج المستدام للغذاء، فضلاً عن تقييم تدفق مياه الصرف الصحي المعالجة من أجل إعادة استخدامها ، وخصوصاً في القطاع الزراعي دعماً لاستدامة موارد المياه،

٣ المساندة رفيعة المستوى للسياسات لدى وكالة الوزارة، بما في ذلك في مجال مبادرات وشراكات المياه عالمياً، إلى جانب تقديم دعم استشاري فني شامل بواسطة خبراء البرنامج الإنمائي لعدة إدارات عامة بالوزارة، وفي نواحٍ منها الهيدرولوجيا، والجيولوجيا الهيدرولوجية، ونظام المعلومات الجغرافية، والفيزياء الجيولوجية، والاستشعار عن بعد، وإدارة وتخطيط أنظمة المياه، وما إليه،

٤ التقدم نحو تطوير برنامج شامل للإدارة المتكاملة لموارد المياه بما يكفل تحقيق استدامة بعيدة المدى لموارد المياه لمنفعة التحول الاقتصادي الاجتماعي في المملكة، وذلك من خلال:

أ مواصلة فحص كافة مكونات الإدارة المتكاملة لموارد المياه في المملكة،

ب إعداد مسودة كود سعودي لموارد المياه واستخداماتها وذلك باستخدام أداة الترميز وتكييفها لتستوفي متطلبات توفير إدارة متكاملة لموارد المياه في المملكة.

لا شك أن التقييم النهائي للمشروع السابق، والذي استكمل في فبراير ٢٠٢٢م، وكذلك النتائج المتحققة حتى تاريخه في إطار المشروع الجديد، كل أولئك قد أكد أن الشراكة بين الوزارة والبرنامج الإنمائي تمثل نموذجاً للتعاون التشاركي المتضمن لكل من إعداد السياسات وما يعقبها من تنفيذ. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الشراكة يجب أن ينظر إليها، بدون قصرها على قطاع المياه، بل إمكانية تطبيقها في محاولات تعاون أخرى بين البرنامج الإنمائي والمملكة العربية السعودية، وبوصفها نموذجاً للممارسة المثلى التي بوسع بلدان أخرى الاطلاع عليها من أجل تبني مثيل لها.

٣-٢-٢
النهوض بمزيد من الرقعة الخضراء في المملكة العربية السعودية

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

أهداف التنمية المستدامة الرئيسية:

١٣ العمل المناخي

١٥ الحياة في البرّ

الشريك الحكومي المنفذ:

المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر
National Center for Vegetation Cover Development & Combating Desertification

إن حوالي ٢ مليون هيكتار من مساحة المملكة تغطيها الغابات التي تمثل ١,١ ٪ من إجمالي مساحة اليابسة. وبسبب ارتفاع درجات الحرارة والضغوط الأخرى على الأنظمة الإيكولوجية المتباينة في المملكة، فقد نظرت المملكة إلى التصحر بوصفه تحدياً بيئياً رئيسياً، وتعكف على التطرق إليه من خلال طائفة من التدابير، مثل تحسين ممارسات استخدام الأراضي، واستخدام تقنيات توفير المياه، والنهوض بالزراعة المستدامة، ودعم تطوير أنظمة الإدارة المستدامة للأراضي. وفضلاً عن ذلك، اتخذت الحكومة تدابير لحماية واستعادة الغابات والأحراج المتدهورة، والارتقاء بممارسات الإدارة المستدامة للغابات. كما أن الإدارة المستدامة للحياة الفطرية وحماية الأنواع المهددة والمعرضة لخطر الانقراض قد أدرجت كأولويات لدى مستوطنات الحماية الحيوية، وكذلك حظر الصيد الجائر والإتجار في الحياة الفطرية ومنتجاتها.

تمخضت هذه التدابير وغيرها عن تقدم واضح في حماية التنوع البيولوجي في المملكة. وفي هذا الصدد، أنشئت ١٥ محمية بغرض حماية الأنواع المهددة على نحو كبير وللارتقاء بالتنوع البيولوجي الذي يعكف على إدارته المركز الوطني للحياة الفطرية. وبين ٢٠١٧م و٢٠٢٠م، ارتفعت نسبة الأراضي الخاضعة لنظام المناطق الطبيعية المحمية من ٤,٥٦ إلى ١٦,٢١ ٪. وكانت الرياض، بوصفها الرائدة في حلول التنمية المستدامة، قد اعتزمت غرس أكثر من ٧,٥ مليون شجرة على امتداد رقعتها، وزيادة نسبة المساحة الخضراء فيها من ١,٧ إلى ٢٨ متر مربع للفرد.

إن هذه الإنجازات، إلى جانب المزيد من تسريع التقدم الشامل في كافة أهداف الاستدامة البيئية على المستوى الوطني وكذلك في أهداف التنمية المستدامة، قد استرشدت بالمبادرات الطموحة والمتضافرة للمملكة والشرق الأوسط الأخضر تحت رؤية ٢٠٣٠. ولدعم تنفيذ هذه المبادرات وتحقيق رؤية المملكة التي تستهدف تعزيز وحماية أنظمتها الإيكولوجية الغنية، فقد أنشئ المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر في ٢٠١٩م ضمن وزارة البيئة والمياه والزراعة بغرض مكافحة التصحر وتطوير وإعادة تأهيل الغطاء النباتي، وحماية الأنواع المحلية المهددة من النبات، ولتطوير وإدارة المتنزهات الوطنية.

وللتأكد من أن المركز يستطيع الاضطلاع بمهمته ومسؤولياته بكفاءة، فقد وقع البرنامج الإنمائي مشروعاً مع المركز للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤م بهدف النهوض بقدراته المؤسسية والفنية مع التركيز الشديد على إنشاء وحدة تقنية المعلومات والبنية الرقمية في المركز، فضلاً عن دعم السياسات والآليات التشريعية والتنظيمية. إلى جانب ذلك، يهدف المشروع إلى الارتقاء بممارسات صون الغابات، وزيادة الوعي العام على صعيد السياسات والمستويات المحلية، من أجل تحقيق الاستدامة بعيدة المدى لأنشطة المركز.

معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، المهندس عبد الرحمن الفضلي، والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، الأستاذة ناهد حسين، يوقعان على وثيقة مشروع «الإدارة المتكاملة لموارد المياه» للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٨ م.

٢-٢-٤ خفض البصمة الكربونية للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من منطلق ريادته في التصدي للتغير المناخي، قد ظل في حياد مناخي في عملياته العالمية من خلال الحصول على رصيد لانبعاثات الكربون المسموح بها وذلك منذ ٢٠١٥م. ولكي تبقى الكرة الأرضية عند زيادة بواقع ١,٥ درجة مئوية من الاحترار العالمي - وهو المعدل المطلوب لتفادي التأثير المأساوي للتغير المناخي - ينبغي خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى النصف بحلول ٢٠٣٠م ثم خفضها إلى الصفر بحلول ٢٠٥٠م. وفي أغسطس ٢٠١٩م، قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آخيم اشتاينر، بتدشين مبادرة «منظمة أكثر اخضراراً»، والتي تُلزم كل المنظمة بتقليل البصمة الكربونية لأعمالها بواقع ٥٠ ٪ بحلول ٢٠٣٠م.

قام فريق إدارة التقنية والمعلومات بالمكتب القطري في المملكة بالتقدم في ٢٠٢٣م بمشروع للتمويل من مرفق «منظمة أكثر اخضراراً». إن المشروع الموافق عليه استطاع تركيب نظام فولتية ضوئية بقدرة ٣٩,٦ كيلو وات عند الذروة، وبوسع النظام تغطية ١٧,١٪ من حاجة المكتب للطاقة بإنتاج ٧٣,٧٩١ كيلو وات ساعة في السنة.

٢ - ٣ الازدهار

إن محور «اقتصاد مزدهر» في رؤية ٢٠٣٠ يتيح الأساس الاستراتيجي لتقوم المملكة العربية السعودية ببلورة بيئة دينامية وتحولية داعمة للنمو الاقتصادي ولاستحداث فرص العمل الشمولية والمستدامة. كما يتيح ذلك أيضاً قاعدة لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية ضمن محور النجاح في أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة (٨) و(٩) و(١١). وفي السنوات الأخيرة، تمكنت المملكة من تقليل اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي بالتوسع في قطاعات مثل السياحة، والتقنية، والطاقة المتنوعة. كما أحرزت المملكة أيضاً تقدماً كبيراً في استحداث فرص العمل، مع التركيز خصوصاً على مشاركة النساء في سوق العمل، والتي ارتفعت من ١٩,٤٪ في ٢٠١٥م إلى ٣٦٪ في ٢٠٢٢م. وهناك العديد من برامج التطوير الحضري على نطاق واسع والتي تعكف على التوسع بالمساحات الخضراء، ومسارات المشاة، والمناطق الترفيهية.

الازدهار

٢-٣-١
ادماج التنمية الاقتصادية الاجتماعية

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: اقتصاد مزدهر

هدف التنمية المستدامة الرئيسية:

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

وعلى امتداد سنوات عدة، ومن خلال العديد من المشاريع الجارية التي تساند محوري «اقتصاد مزدهر» و«مجتمع حيوي» في إطار رؤية ٢٠٣٠، فقد ظل البرنامج الإنمائي شريكاً فعالاً يعتمد عليه في المساهمة في رؤية الحكومة بشأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشمولية والمستدامة، وكذا تطلعاتها لتحقيق التغييرات التحولية المنشودة نحو اقتصاد متفاعل ومتنوع. فيما يلي استعراضاً للمبادرات الرئيسية إلى جانب ما أحرز من تقدم وما تحقق من نتائج خلال فترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.

لمساندة الحكومة في سعيها تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ والارتقاء بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية بمنهج شمولي عوضاً عن الإطار النظري التقليدي للتعامل مع كل قطاع على حدة، وقع البرنامج الإنمائي مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في ٢٠١٩م على برنامج إطاري يستهدف ادماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل القطاعات والسياسات، وإرساء قاعدة متينة لعملية اتخاذ قرار قوامها الأدلة. وعلى ضوء النتائج الجيدة والواعدة التي حققها البرنامج بين ٢٠١٩م و٢٠٢١م - والتي تتراوح بين الدعم الفعال لإعداد تحليلات وتقارير استراتيجية من أجل إبرام ورعاية شراكات إقليمية ودولية، بما فيها مشاركة المملكة في المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية العالمية رفيعة المستوى - فإن تمديد البرنامج حتى ٢٠٢٤م قد تمخض عن دعم وزارة الاقتصاد والتخطيط في :

١. تولي زمام عملية تشاركية قوامها الأدلة لاستكمال تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لسنة ٢٠٢٣م بغية عرضه على المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة في يوليو ٢٠٢٣م؛
٢. تعزيز مهمة الوزارة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط، ويشمل ذلك إعداد إطار عمل متوسط المدى للاقتصاد الكلي؛
٣. إجراء تحليل شامل لفجوة المعلومات؛
٤. دعم المؤسسات الرئيسية مثل الهيئة العامة للإحصاء، والهيئة السعودية للمعلومات والذكاء الاصطناعي، والمركز الوطني لإدارة الأداء ؛
٥. تنظيم تدريب على رأس العمل للموظفين السعوديين في نماذج الاقتصاد الكلي وتحليل التأثيرات والقياسات، والبرامج والسياسات المالية، علاوة على متطلبات الإحصاءات.

توطين أهداف التنمية المستدامة وإدراجها في صميم التنمية

إن النتائج والتقدم المحرز تحت النقطتين (١) و(٤) أعلاه - واللتان تتعلقان بدعم عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية - ترتكز على الالتزام الرفيع الذي تبديه المملكة بأجندة ٢٠٣٠ العالمية وأهداف التنمية المستدامة. لقد كانت المملكة من بين أوائل الدول التي تعهدت بالالتزام بأهداف التنمية المستدامة عند المصادقة عليها في سبتمبر ٢٠١٥م. وقد أنيط بوزارة الاقتصاد والتخطيط، بمقتضى أمر ملكي، متابعة هذا الملف المهم من خلال مواءمة التخطيط والتنفيذ الوطنيين على كافة المستويات مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها ومستهدفاتها.

وللتأكد من إجراء عملية فعالة لإدماج وتوطين أهداف التنمية المستدامة في المملكة، تولت وزارة الاقتصاد والتخطيط زمام تطوير خارطة طريق وطنية للاستدامة. وقام البرنامج الإنمائي بدعم الوزارة في صياغة وتنفيذ خارطة الطريق من خلال:

١ تقديم خدمات استشارية في مجالات السياسات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية؛

٢ المساهمة في أعداد ونشر تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الثاني الصادر في ٢٠٢٣ م؛

٣ تعزيز عملية إعداد التقارير عن طريق تحليل شامل لفجوة المعلومات.

سعادة نائب وزير الاقتصاد والتخطيط ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة مدير المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي في الدول العربية، يناقشان آفاق التعاون بين الطرفين وما استجد بشأنها.

يلخص الشكل أدناه الخطوات الرئيسية لوضع خارطة طريق الاستدامة موضع تنفيذ من خلال إنشاء المؤسسات اللازمة لذلك .

في هذا الصدد، كانت مساهمات البرنامج الإنمائي في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تتسم بالحيوية إذ دعمت المملكة في إعدادها الهيكل المؤسسي بغرض تذليل التعاون تنفيذاً لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل مكونات هذا الهيكل ما يلي:

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: يترأسه ولي العهد، ويشرف على السياسات الاقتصادية والتنموية، بما فيها رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

لجنة تسيير التنمية المستدامة: يرأسها معالي وزير الاقتصاد والتخطيط، وتضم ٢٠ جهة حكومية، من بينها وزارات (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ الصحة؛ التعليم؛ البيئة والمياه والزراعة؛ الطاقة؛ العدل؛ الصناعة والثروة المعدنية؛ الشؤون البلدية والقروية والإسكان؛ الداخلية؛ التجارة؛ النقل والخدمات اللوجستية؛ الخارجية؛ الاتصالات وتقنية المعلومات؛ الاستثمار؛ والإعلام)، ومركز دعم هيئات التطوير، وهيئة حقوق الإنسان، ومكتب إدارة الاستراتيجية. ويناط بلجنة تسيير التنمية المستدامة مهمة إدارة ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير عن التقدم المحرز ورفعها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

اللجنة التنفيذية: تشرف على تنفيذ قرارات لجنة تسيير التنمية المستدامة، وتحرص على التنسيق والتكامل، وتقدم التقارير عن تقدم المملكة على صعيد أهداف التنمية المستدامة.

الهيئة الاستشارية: تقدم استشارات وتوصيات إلى لجنة تسيير التنمية المستدامة واللجنة التنفيذية، بما في ذلك الخبراء من مختلف مجموعات الشركاء.

الأمانة: تضطلع بدور الأمانة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وهي مسؤولة عن تقديم الدعم الإداري والفني للجنة تسيير التنمية المستدامة ورصد التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة.

مجموعات العمل: مجموعات العمل الثلاث (تطوير السياسات، المعلومات والتقارير، وآليات التمكين الاستراتيجي) تعمل على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتيح منصة للتعاون والتنسيق بين الشركاء. وتتكون المجموعات من ممثلي الجهات الحكومية الرئيسية والشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، والحقل الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

إلى جانب الهياكل السالفة الذكر، فإن الجهات الحكومية التالية تضطلع بدور مهم في تنسيق ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية:

وزارة الاقتصاد والتخطيط: تقوم بتنسيق عملية تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وتشرف على تطوير الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وتتعاون مع الجهات الأخرى.

الهيئة العامة للإحصاء: تنتج البيانات والمعلومات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتحرص على توفر البيانات الموثوقة، وتقوم بتصميم المسوح الجديدة، وتعمل على تطوير الموجود منها حالياً.

المركز الوطني لقياس الأداء (أداء): يعكف على تقييم ورصد أداء الجهات الحكومية، ويقوم بتحسين الفعالية والمساءلة، ويساعد في مرحلة التخطيط، ويرتقي بالأداء الذي يركز على الثقافة. وقد قام بمتابعة ٢٢ مؤشر أداء رئيسي في ظل رؤية ٢٠٣٠.

٢-٣-٢
مساندة جودة الحياة للجميع وتحقيق المدن المستدامة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة الشؤون البلدية والقروية
Ministry of Municipal & Rural Affairs

شريك منظومة الأمم المتحدة:

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

وفي أكتوبر ٢٠٢٢م، وقع البرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم مع مؤسسة بلد الخير الوقفية (خير)، وهي منظمة تكرس عملها لجمع صف المجتمعات من أجل التطرق إلى تحديات التنمية المحلية. وتسعى هذه الشراكة إلى تحقيق مبادرة «الدائرة الخضراء»، والتي ستؤدي إلى رفع التوعية العامة حول قضايا التنمية وتتيح منتدى لمختلف الشركاء المحليين في المملكة للتفاعل معاً وتضافر جهودهم وخططهم المتعلقة بالاستدامة.

إن رؤية ٢٠٣٠ – ضمن برنامج جودة الحياة ٢٠٢٠– تعكف على تطوير «ثلاث مدن لتصبح بين أفضل مئة مدينة في العالم». وحيث أن نحو ٨٥٪ من سكان المملكة العربية السعودية يعيشون في مناطق حضرية، فإن رؤية ٢٠٣٠ تركز على التخطيط الحضري والإدارة نظراً لأهميتهما لنجاح المملكة. ونظراً لأن المملكة قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تطوير بنى تحتية متطورة للاستجابة للنمو الحضري المتسارع في العقود الأخيرة من السنوات، فإن التقديم المستمر للخدمات ذات الجودة لسكان في نمو سريع على امتداد ١٣ إقليماً تستتبعه تحديات جسيمة.

إن البرنامج الإنمائي، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ظل لسنوات عديدة يساهم في تحقيق المملكة لأهدافها في التخطيط الحضري وذلك في إطار برنامج مستقبل المدن السعودية. وفي الوقت ذاته، عمل برنامج مستقبل المدن السعودية على دعم وزارة الشؤون البلدية والقروية، سابقاً، في سعيها لتعزيز نظام التخطيط السعودي. وعلاوة على إجراء دراسات تفصيلية حول المؤسسات الحضرية، وأنظمة الإدارة، والتمويل البلدي والتخطيط العمراني من خلال مشاورات لصيقة مع المواطنين والشركاء في القطاع الخاص، بما فيهم الشباب والمرأة، فقد ساعد البرنامج في إعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠، والتي تسعى إلى إرساء روابط حضرية وقروية أفضل والتغلب على التباينات الإقليمية في المملكة من خلال التنسيق الإقليمي المتطور، بما فيه بلورة ممرات تنمية واستثمارات مستهدفة في الأقاليم الأقل نمواً، إلى جانب تصميم المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم لتصبح مراكز للنمو الإقليمي.

ومنذ ٢٠٢٠ إلى نهاية ٢٠٢٢م، انتظم العمل على مشروع كان من شأنه أن أتاح للبرنامج الإنمائي دعم مكتب تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية ضمن وكالة الوزارة للتخطيط العمراني والأراضي، مع التركيز خصوصا على ثلاث مخرجات:

الوصول الأفضل للمعلومات العمرانية فيما بين الوزارات المختصة وذلك في إطار منصة الاستراتيجية العمرانية ٢٠٣٠

التوطين الأمثل للتنمية العمرانية المستدامة على مستويات السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية

تحسين قدرات تنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠

« شهدت مدننا نمواً ضخماً في العقود الأخيرة. وللتأكد من قدرتنا على تحسين جودة الحياة للجميع، واستيفاء متطلبات مواطنينا، فسوف نحرص على توفير الخدمات ذات الجودة مثل المياه، والكهرباء، والنقل العام، والطرق. كما سيتم المزيد من تطوير المساحات المفتوحة وذات المناظر الطبيعية، وذلك للوفاء بالمتطلبات الترفيهية للأفراد والأسر. »

برنامج جودة الحياة ٢٠٢٠ ضمن رؤية ٢٠٣٠

وباستهداف تحسين قدرات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لتعكف على التنفيذ الفعال للاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠، فقد حقق المشروع العديد من الإنجازات في ٢٠٢٢م، مثل إعداد الدليل التنظيمي والإجرائي للاستراتيجية، علاوة على دعم عملية دمج سياسات الاستراتيجية ضمن مبادرات الوزارة والسياسات القطاعية. إضافة إلى ذلك، فقد أمكن تعزيز اتاحة البيانات العمرانية في منصة الاستراتيجية العمرانية الوطنية للوزارات المعنية. وعلى الرغم من أن المساهمات في التمويل البلدي ما زالت محدودة، فإن التزام الحكومة بدعم الانتقال التدريجي إلى اللامركزية ينبغي أن يتيح للبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فرصة زيادة مجهوداتهما في دعم المستوى المحلي.

في الفترة من يوليو إلى أغسطس ٢٠٢٢م، قام المشروع بتنظيم دورة تطوير قدرات استفاد منها ٣٠ موظفاً من مختلف الأمانات (البلديات)، والهيئات الملكية وجهات التطوير، لتعزيز قدراتهم دعماً لمزيد من الكفاءة والإنتاجية في أقاليم مختلفة بالمملكة. ركز التدريب على الإدارة العمرانية، علاوة على الاقتصاد الحضري وآليات التمويل. كما أتاح فرصة تناول مواضيع حيوية متعددة التخصصات بما فيها الأدوات المالية للاستدامة، والاقتصاد الدائري، والإدارة العمرانية الذكية، والتخطيط الحضري القابل للمواءمة بهدف استنفار استثمارات القطاعين العام والخاص.

وتضمنت المرحلة الثانية من مشروع بناء القدرات، في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر ٢٠٢٢م، رحلة دراسية لعدد ٢٥ مسؤول حكومي إلى برشلونة، إسبانيا، للاطلاع على أفضل الممارسات في التخطيط العمراني المستدام استكمالاً للمعارف التي حاز عليها المشاركون في المرحلة الأولى من المشروع. واتضح أن الرحلة الدراسية كانت مجدية لبلورة شراكات والقيام ببرامج عمل مشتركة بين سلطات المدن وشركائهم الإقليميين في المملكة العربية السعودية.

لا شك أن المشروع كان ناجحاً في تعزيز قدرات الوزارة على التنفيذ. كما ساهم أيضاً في التحول الذي طرأ على دور الوزارة والوزارات والهيئات ذات الصلة على المديين المتوسط والبعيد. لقد تمت مواءمة مكونات المشروع مع أولويات التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية مثل القطاع الاستراتيجي بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والاستراتيجية العمرانية الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالارتقاء بجودة الحياة للجميع واستيفاء متطلبات وحاجيات المواطنين.

المحاضرون والمشاركون في الجزء الأول من برنامج تدريب موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، في الرياض من ١٧ يوليو إلى ٤ أغسطس ٢٠٢٢م

معالي الأستاذ ماجد الحقيل، وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، الأستاذة ناهد حسين، عند التوقيع على المشروع الجديد. (من اليسار إلى اليمين) عبد الرحمن الغامدي (محلل المشاريع بالبرنامج الإنمائي)، د. أيمن الحفناوي (رئيس فريق موئل الأمم المتحدة)، الأستاذة ناهد حسين (الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي)، معالي الأستاذ ماجد الحقيل (وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان)، فهد المطلق (نائب الوزير للتخطيط العمراني)، عبد العزيز بن محمد السمان (المشرف العام للإدارة العامة للشراكات والتعاون الدولي بالوزارة).

المشروع الجديد يمتد من ٢٠٢٣-٢٠٢٦، وتستهدف الوزارة من خلاله تحقيق النتائج التالية من أجل مزيد من تحسين الكفاءة والفعالية للتخطيط والتنمية العمرانية في المملكة، وذلك اتساقاً مع كل من رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة:

١ **التوفر على أفضل الممارسات الدولية:** يهدف المشروع إلى التأكد من أن الخطط الإقليمية، والمحلية، والكود العمراني جميعها يتمشى مع أفضل الممارسات الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يضع مقاييس رفيعة للتنمية الحضرية في المملكة.

٢ **تفعيل الحيز العام:** من خلال تدشين برنامج الحيز العام، يقوم هذا المشروع بإرساء أسس التطوير الفعال للحيز العام، الأمر الذي من شأنه أن يثري حياة المواطنين السعوديين.

٣ **تمكين إدارات التخطيط المحلية:** إن هذه المبادرة، من خلال نموذج تشغيل جديد لإدارات التخطيط، ترمي إلى تمكين إدارات التخطيط المحلية من تقديم خدمات أفضل لمواطنيها.

٤ **الارتقاء بنظام البلديات:** يسعى المشروع إلى تحسين وإعادة هيكلة نظام البلديات، وتحديث حدود المستوطنات، ومراجعة التصنيف، وتحسين الخدمات من أجل المزيد من الكفاءة والاستدامة.

٥ **إعادة هيكلة إطار عمل التخطيط:** سيتم إجراء إصلاح شامل لإطار عمل التخطيط السعودي، مع إعادة تحديد أدوات التخطيط، وتحديثها وتحسينها اتساقاً مع معايير تصنيف جديد.

٦ **الارتقاء بمستوى استديو التصميم العمراني لدى الوزارة:** سوف يتحول استديو التصميم العمراني في الوزارة ليصبح مختبراً متكاملاً، مجهزاً يتولى زمام مشاريع مبتكرة ويعمل كمركز للمختبرات بالأقمار الصناعية دعماً لمهمة الوزارة.

٢-٣-٣
الحصول على إسكان كافٍ وميسور

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي	هدف التنمية المستدامة الرئيسي: ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الشريك الحكومي المنفذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية Ministry of Municipal & Rural Affairs	شريك منظومة الأمم المتحدة: UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

«إن الإجراء المتقدم والصارم الذي يتبعه البرنامج الإنمائي قد ساعد كثيراً في الوصول إلى خبراء ذوي كفاءات رفيعة للعمل لدى الوزارة. وقمنا منذ اليوم الأول بمواءمة هؤلاء الخبراء مع موظفينا، بحيث يتسنى للخبراء تطبيق خبراتهم العملية مباشرة على أنشطتنا وخططنا الجارية.»

المهندس حاتم الخثلان
مساعد نائب الوزير للتخطيط العمراني
وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

فريق التدريب في زيارة لاستديو التصميم العمراني

يمثل المشروع الجديد معلماً مهماً آخراً في التعاون والشراكة الراسخة بين الوزارة والبرنامج الإنمائي وموئل الأمم المتحدة في المملكة. واعتماداً على القدرات الأكيدة لكل من البرنامج الإنمائي وموئل الأمم المتحدة بوصفهما مزودين رفيعي المستوى للمعارف وبناء القدرات وتنسيق الشراكات محلياً وإقليمياً وعالمياً، يطمح المشروع لأن يكون محفزاً لتعزيز تكامل واندماج واستدامة المدن السعودية والنهوض بقدرتها على مواجهة الأزمات. إلى جانب ذلك، يسعى المشروع إلى تهيئة الإدارة وتقديم الخدمات على مستوى البلديات ليصبحا أكثر كفاءة، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بجودة حياة المواطنين السعوديين.

لا شك أن النمو المتسارع للسكان والمستويات العالية من التحضر، إلى جانب الهوة المتسعة بين العرض من السكن والطلب عليه قد عملت على ارتفاع تكلفة المساكن وفاقمت من صعوبة امتلاكها للعديد من أرباب الأسر

فريق التدريب خلال الجولة الخاصة بالدرعية

ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومن هذا المنطلق، اتخذت الحكومة كأولوية قصوى لها توفير الإسكان الكافي والميسور لكل المواطنين. ونظراً للجهود الجبارة للحكومة ونتيجة للعديد من المبادرات الناجحة في السنوات الأخيرة، فإن نسبة السكان السعوديين الذين يمتلكون وحدات سكنية قد ارتفعت من ٥٩,٩٪ كما في ٢٠١٧م إلى ٦٢٪ في ٢٠١٩م، ومن المرجح تحقيق هدف الحكومة بالوصول إلى نسبة ٧٠٪ من ملكية المساكن بحلول ٢٠٣٠م.

وفي صميم هذا التطور الإيجابي هناك برنامج الإسكان تحت رؤية ٢٠٣٠، والذي تم تدشينه في ٢٠١٨م كواحد من برامج تحقيق الرؤية الاحد عشر. يتيح هذا البرنامج حلولاً لاستيفاء احتياجات الأسر السعودية للتحول الحضري على امتداد البلاد لا سيما أن للإسكان مدلولات مباشرة على استخدامات الأراضي، وكثافة السكان، والنمو الاقتصادي، والتوظيف، وتقديم الخدمات، والمواضيع ذات الصلة.

من بين الأهداف الأخرى، يهدف برنامج الإسكان إلى زيادة القدرة المالية للسكان من ذوي الدخل المتدني في المملكة وذلك من خلال تأهيل القطاعين العام والخاص التقليديين بتقديم الحلول المبتكرة للإسكان، وبأدنى سعر ممكن، وبتمويل المشاريع للشريحة الأكثر فقراً.

وتمشياً مع رؤية ٢٠٣٠، حرص البرنامج الإنمائي على تعميق شراكته مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لدعم تنفيذ «مشروع المساندة الفنية للتنفيذ الفعال لمبادرات الإسكان التنموي» للفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢م. إن هذا المشروع، الذي استكمل في أبريل ٢٠٢٢م، قد كان وثيق الصلة وبالغ النجاح في تعزيز مشاركة القطاع غير الربحي لتوفير المساكن كجزء من البرنامج الوطني للإسكان التنموي. وبالتركيز على الأسر التي تعولها نساء والأسر ذات الدخل المخفض، كان المشروع فعالاً على نحو رفيع فيما يلي :

١ تعزيز المعارف والتعرف على مبادرات الإسكان التنموي والأجندة العريضة للتنمية الحضرية من خلال الوقوف على أفضل الممارسات من بلدان أربعة، هي: (أستراليا، وإنجلترا، وهولندا، وجنوب أفريقيا)؛

٢ إعداد إرشادات ونماذج وأدوات لتذليل المشاركة الواسعة للقطاع غير الربحي ولمساندة تسريع تسليم المساكن على المدى البعيد؛

٣ تحديد أوجه القصور في القوانين والإجراءات والسياسات الحالية لتوفير المساكن؛

٤ تقديم المشورة حول تنفيذ استراتيجية شاملة للإسكان التنموي؛

٥ تقديم توصية بمعايير ومداخل جديدة لاختيار المستفيدين وذلك للارتقاء بمساندتهم.

تمكن المشروع من إعداد المعايير المطلوبة والمرئيات الواضحة في سبيل تعميق أكثر للشراكة والتعاون بين الوزارة والبرنامج الإنمائي بشأن تضخيم رصيد الإسكان الاجتماعي في المملكة، مع ارتباطات إقليمية ودولية متينة، ونحو المزيد من مشاركة مجموعات المستفيدين والخبراء السعوديين، واجتذاب الاستثمارات المستهدفة ضمن دراسات تتعلق بالسياق الوطني للتسليم الحالي والمستقبلي من عرض الإسكان.

٢-٣-٤
النهوض بالتخطيط العمراني من خلال المعلومات وتمكين المرأة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

الشريك الحكومي المنفذ:

الهيئة الملكية لمدينة الرياض
ROYAL COMMISSION FOR RIYADH CITY

وفقاً لتقديرات أوردتها أحدث تقرير من سلسلة «مراجعة آفاق النمو الحضري في العالم»، فقد شهد تعداد السكان بمدينة الرياض زيادة بواقع سبعة أضعاف من ١١١،١٢٣ إلى ٧،٦٨٢،٤٣٠ في ٢٠٢٣م، ومن المحتمل أن يتجاوز عددهم ٨ مليون نسمة في ٢٠٢٥م.

إن هذا النمو السكاني المطرد قد حثّ الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - وكانت حتى ٢٠١٩م سابقة للهيئة الملكية لمدينة الرياض - على النهوض بالتخطيط الحضري الشامل للعاصمة السعودية. وعكفت الهيئة الملكية على الأمر ذاته، من خلال العمل مع القطاعين العام والخاص كليهما لتجميع طائفة عريضة من البيانات الاقتصادية الاجتماعية على امتداد المدينة، وتحليلها من أجل التخطيط الاستراتيجي.

لقد تمثل المعلم البارز لهذه الجهود في إبرام اتفاقية في ٢٠٠٩م بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والبرنامج الإنمائي بهدف إنشاء المرصد الحضري لمدينة الرياض. ومنذئذٍ ظل البرنامج الإنمائي في شراكة مستمرة مع المرصد الحضري لتطوير أنظمة رصد فعالة في منفعة التنمية الحضرية المستدامة. وجاءت رؤية ٢٠٣٠ - بهدفها المتمثل في التأكد من أن ينسجم النمو السكاني السريع مع جودة الحياة للجميع، بما في ذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية مثل المياه، والكهرباء، والنقل الجماعي، والطرق، فضلاً عن الانتفاع المتوازن من الحيز الحضري لاستيفاء أهداف الاستدامة البيئية ومتطلبات الترفيه للأفراد والعائلات - جاءت الرؤية لتساهم مزيداً من المساهمة في أهمية التخطيط الحضري كما أكدت الحاجة لدعم البرنامج الإنمائي من طريق تنسيق تطوير القدرات، ونقل المعارف، والوصول إلى أفضل الممارسات الدولية واستخدامها، وتبني وجهة نظر أهداف التنمية المستدامة وارتباطاتها.

كانت المشاريع المتعاقبة، منذ ٢٠٠٩م، قد مكنت المرصد الحضري للرياض من إعداد قاعدة بيانات حضرية قوية متسقة مع المؤشرات الحضرية العالمية لموئل الأمم المتحدة. وقد أصبح المرصد الحضري للرياض مقتدراً على توفير الخدمات الحضرية رفيعة المستوى، بما في ذلك تطوير قاعدة بيانات شاملة تضم ٨٠ مؤشراً وطنياً وعالمياً، والعمل على تبويب البيانات من ٧٥ قطاع اقتصادي في مدينة الرياض. وفي ٢٠٢٢م، قدم البرنامج الإنمائي مزيداً من الدعم لعمليات تقييم قدرات المرصد الحضري للرياض وما لديه من مؤشرات، علاوة على إجراء التدريب حول ربط المؤشرات بأهداف استراتيجية مدينة الرياض، وبأهداف رؤية ٢٠٣٠ وكذا بأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار دعمه، قام البرنامج الإنمائي بتقديم تدريب لعدد ٢،٢١٨ سعودي حول المؤشرات الحضرية المحلية.

إن الرياض واحدة من بين أسرع المدن نمواً في العالم، إذ تمثل أضخم تجمع حضري في منطقة الخليج العربية، وتستأثر بنحو ٥٠٪ من الاقتصاد غير النفطي في المملكة. وعلى ضوء الأهمية المتنامية للرياض بوصفها مركزاً إقليمياً وعالمياً رئيسياً، تسعى

استراتيجية الرياض ٢٠٣٠ الجديدة إلى تطوير العاصمة لتصبح من أفضل عشر اقتصادات مدن في العالم، بحيث يتضاعف عدد سكانها من ٧٫٥ مليون إلى ١٥–٢٠ مليون نسمة، وبالمثل زيادة عدد الزوار إلى أكثر من ٤٠ مليون بحلول ٢٠٣٠م. ومن المقرر تنفيذ الاستراتيجية من خلال ٢٦ برنامج قطاعي، تضم أكثر من ١٠٠ مبادرة، وما ينيف عن ٧٠٠ مشروعا رائداً في شتى القطاعات وفي مختلف أطراف المدينة. وسوف تشرف الهيئة الملكية للرياض على تنفيذ الاستراتيجية برصدها وقياس أكثر من ٥٠ مؤشر أداء تستند على معايير مرجعية مقارنة بالمدن الرائدة عالمياً.

وفي إطار دعم الأهداف الطموحة للتحول في الرياض، اتفقت الهيئة الملكية لمدينة الرياض والبرنامج الإنمائي على تنفيذ برنامج إطاري «مساندة تنفيذ وإنهاء برامج مدينة الرياض». وبإطار زمني يمتد من ٢٠٢٢م إلى ٢٠٢٥م، فإن هذا البرنامج الإطاري لا يقتصر على استهداف مواصلة الدعم للمرصد الحضري للرياض والتوسع فيه فحسب، إنما يستهدف أيضاً زيادة مشاركة المرأة في مدينة الرياض.

إن الدعم المستمر للبرنامج يسعى إلى ترسيخ قدرات المرصد الحضري للرياض وتعزيز النظام الشامل للرصد الحضري وإعداد التقارير. وسوف تطبق الدروس المستفادة المتصلة بتطوير وتعزيز المراصد الحضرية والهيئات الملكية في مدن أخرى في المملكة، وكذلك لدى جهات ومؤسسات حكومية أخرى. أما المشروع الثاني في البرنامج الإطاري، وهو بصدد التوقيع عليه، فسوف ينصب تركيزه على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بما في ذلك اضطلاعها بأدوار قيادية. وبمجرد الموافقة عليه رسمياً، فسوف يتم تنفيذ المشروع بواسطة برنامج رأس المال البشري في الهيئة الملكية، وسوف يساهم في تحقيق هدف الوصول إلى القدرة الكامنة في القوى العاملة للمرأة في مدينة الرياض. ويستند ذلك على رؤية ٢٠٣٠ التي تنظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، واتساقاً مع أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

صورة جماعية في أثناء فعالية لفريق البرنامج الإنمائي مع المتدربين من الهيئة الملكية لمدينة الرياض

٢-٣-٥
تحويل الرياض إلى اقتصاد رفيع المستوى عالمياً

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الشريك الحكومي المنفذ:

أمانة منطقة الرياض
RIYADH REGION MUNICIPALAITY

إن مدينة الرياض، وهي العاصمة الإدارية والمالية للمملكة، تتصدر الريادة في التحول الاقتصادي والاجتماعي الضخم في المملكة والذي يسترشد بأهداف ومرامي رؤية ٢٠٣٠.

شهدت السنوات الأخيرة تحول الرياض إلى أضخم اقتصاد في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، عقب استفادتها من ممارسة التخطيط العمراني، والاستثمار في البنى التحتية، والانتفاع من العمالة الوافدة، والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. ودعماً لهذا النمو الهائل الذي ينطوي على رؤية وخطة واضحتين، قامت الهيئة الملكية لمدينة الرياض بإعداد استراتيجية الرياض ٢٠٣٠ (وهي قيد المصادقة)، والتي تهدف إلى تحويل العاصمة السعودية إلى واحدة من بين أعلى عشرة اقتصادات عالمية.

ومن أجل مساندة هذه الأهداف الطموحة، وقع البرنامج الإنمائي مع أمانة الرياض على مشروع «الدعم الفني لأمانة الرياض» وذلك في سبتمبر ٢٠٢٢م لمدة سنتين. يستند المشروع إلى الخبرات الدولية الثرة للبرنامج الإنمائي في مجال التشريعات الحضرية وبلورة السياسات، واستخدام البيانات، والتخطيط على مستوى البلدية، وتطوير القدرات، فضلاً عن المشاركة المجتمعية للمرأة والشباب. ولا شك أن التعاون بين أمانة الرياض والبرنامج الإنمائي سوف يركز، خصوصاً، على النتائج الأربع التالية:

١. **تمكين مكتب أمين أمانة الرياض من الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية من خلال الاستعانة بخبراء ذوي كفاءة عالية في مجال اتخاذ القرار.**

٢. **سوف يصبح بمقدور أمانة الرياض الاستفادة من البيانات الضخمة ومن عملية اتخاذ القرار المرتكزة على الأدلة في مجالات السياسات والاستراتيجية والبنى التحتية وتقديم الخدمات.**

٣. **استنفار شراكات بين القطاعين العام والخاص للمشاركة في تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات.**

٤. **تحقيق مشاركة مجتمعية وطوعية ناجحة والمشاركة في تنتظم سلسلة القيمة في الخدمات البلدية.**

إن الهدف الثاني المتعلق بالاستفادة الناجعة من البيانات الضخمة ومن عملية اتخاذ القرار المرتكزة على الأدلة سوف ينطوي على تطوير القدرات الرقمية لبلدية منطقة الرياض بتمكينها من تبني وتطبيق تقنيات ومنصات رقمية جديدة في مهامها الرئيسية وتلك المتعلقة بتقديم الخدمات. وسوف ينصب التركيز على الحلول الرقمية التي تستهدف الجمع الفعال للبيانات، وتحليلها، وتحقيق تجانس بينها، وإدارتها، وتبادلها، ومشاركتها وبثها وإعداد المنشورات.

أما النتيجة الرابعة حول المشاركة الناجعة للمجتمع والعمل التطوعي فسوف تستنهض مشاركة المرأة والشباب، إلى جانب المجموعات الضعيفة (بما فيهم كبار السن، وذوي الإعاقات، والمهاجرين) وذلك ضمن منتديات الشركاء، والفعاليات التشاركية، وأنشطة المشروع الأخرى ذات الصلة. ويسعى المشروع أيضاً إلى مشاركة موظفي بلدية منطقة الرياض، رجالاً ونساءً، في أنشطة المشروع. وسيتم العمل على الارتقاء بمشاركة الموظفات وفقاً لأهداف رؤية ٢٠٣٠ الرامية إلى توفير فرص متساوية للنساء وتطوير مواهبهن، والاستثمار في قدراتهن الإنتاجية، وتمكينهن من المساهمة في تنمية الاقتصاد والمجتمع.

صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد العزيز بن عياف، أمين منطقة الرياض، يلتقي بمدير المكتب الإقليمي للدول العربية في البرنامج الإنمائي، عبد الله الدردري، والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في المملكة، ناهد حسين، ورئيس ملف التنمية الحضرية والمحلية بالبرنامج الإنمائي، عبد الرحمن الغامدي

٦-٣-٢
توفير بنى تحتية وخدمات ذات جودة عالية للسياحة المستدامة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الشريك الحكومي المنفذ:

الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة
ROYAL COMMISSION FOR MAKKAH CITY AND HOLY SITES

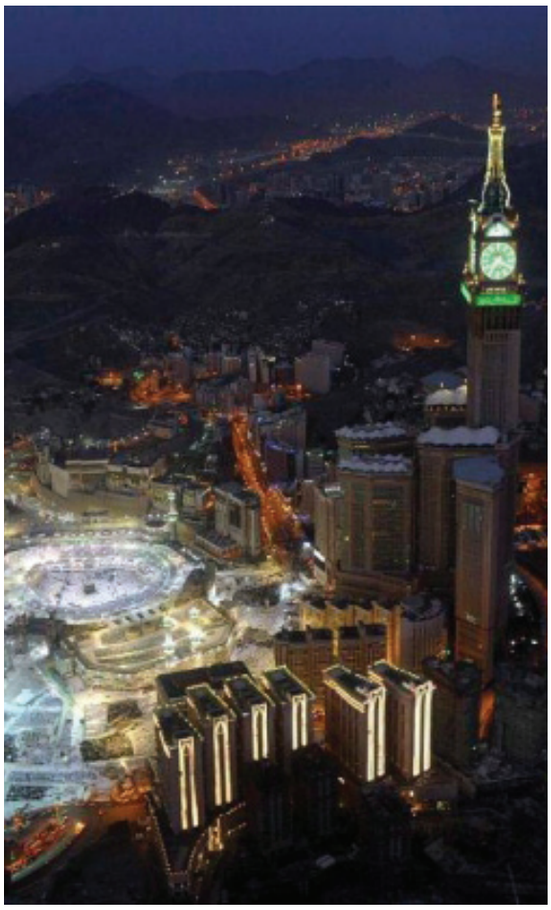

إن مكة المكرمة، وهي إحدى مدينتين مقدستين في المملكة، إلى جانب المدينة المنورة، تستضيف المشاعر المقدسة ذات الأهمية العالمية الكبيرة، وتأوي ملايين الحجاج والمعتمرين سنوياً. ويمثل هؤلاء الحجاج ركيزة في اقتصاد مكة. وفي الوقت ذاته، فإن العدد الكبير من الزوار يلقي عبئاً ثقيلاً على البنى التحتية والخدمات في مكة. ووفقاً لرؤية ٢٠٣٠ التي تتضمن هدفاً يرمي إلى النهوض بالسياحة المستدامة بوصفها جزءاً من عملية التنويع الاقتصادي، تسعى المملكة إلى تقديم خدمات رفيعة المستوى لعدد ٣٠ مليون معتمر سنوياً وذلك بحلول ٢٠٣٠م. ولتحقيق هذه الرؤية، أنشئت الهيئة الملكية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة بمقتضى أمر ملكي. وتتمثل مهمتها في تحسين الخدمات في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة توافقاً مع أهميتها الدينية ودعماً للهدف النهائي المتمثل في تحويل مكة إلى مدينة متعددة المراكز، وقابلة للعيش، وغنية ثقافياً، ولها القدرة على التصدي للأزمات، ومستدامة، وذلك بحلول ٢٠٧٠م.

تسعى الهيئة الملكية للمساهمة الكبيرة في تحقيق الأهداف المحددة ضمن رؤية ٢٠٣٠، لا سيما بالتطرق للتحديات المرتبطة بالبنى التحتية وتقديم الخدمات خلال مواسم الحج والعمرة. واستناداً إلى الشراكة بعيدة المدى بين الحكومة وكل من البرنامج الإنمائي وبرنامج موئل الأمم المتحدة في مجالات التخطيط العمراني، وإدارة الأراضي، وتحسين المرافق العامة، والخدمات، فقد اتفقت الهيئة والبرنامج الإنمائي وبرنامج موئل الأمم المتحدة ووقعوا على مشروع «دعم الهيئة الملكية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة» للفترة من ٢٠٢٣م إلى ٢٠٢٥م وذلك لمساندة عملية تطوير خطة رئيسية تفصيلية ومخطط عمراني لمكة المكرمة، فضلاً عن تعزيز قدرات الهيئة وأدائها من خلال الدعم الفني، وضبط الجودة، والخدمات الاستشارية، وتطوير القدرات.

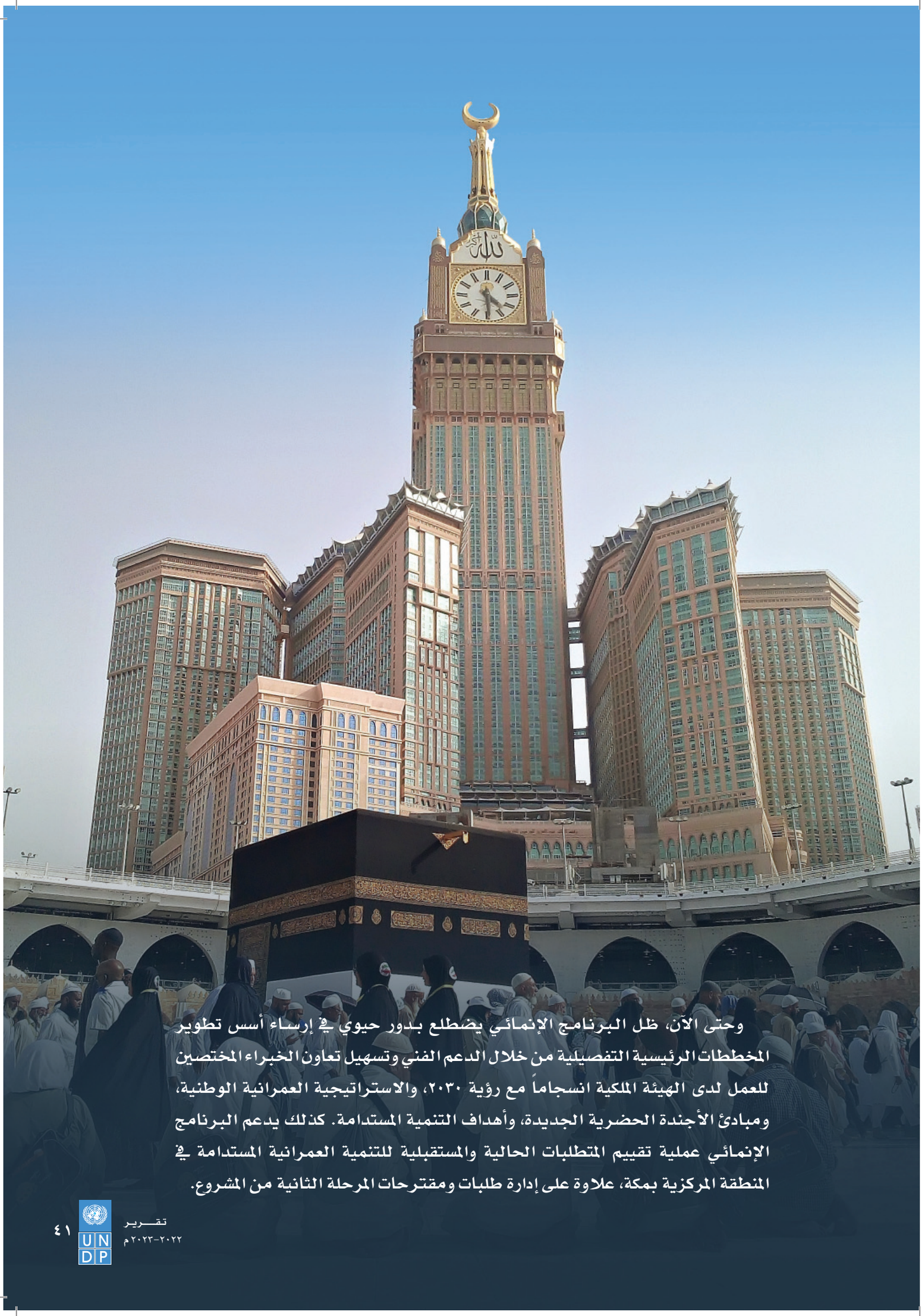

وحتى الآن، ظل البرنامج الإنمائي يضطلع بدور حيوي في إرساء أسس تطوير المخططات الرئيسية التفصيلية من خلال الدعم الفني وتسهيل تعاون الخبراء المختصين للعمل لدى الهيئة الملكية انسجاماً مع رؤية ٢٠٣٠، والاستراتيجية العمرانية الوطنية، ومبادئ الأجندة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة. كذلك يدعم البرنامج الإنمائي عملية تقييم المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية العمرانية المستدامة في المنطقة المركزية بمكة، علاوة على إدارة طلبات ومقترحات المرحلة الثانية من المشروع.

٢-٣-٧
تطوير النقل واللوجستيات على نحو مستدام

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: اقتصاد مزدهر

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة النقل
TRANSPORT MINISTRY

إن النقل واللوجستيات هما أولويتان رئيسيتان في رؤية ٢٠٣٠. إذ يعتبران محفزين مهمين لتحقيق التنمية المستدامة على امتداد المملكة. وفي ٢٠٢١م، أعلنت المملكة عن استراتيجية وطنية جديدة للنقل واللوجستيات بغية النهوض بتنويع قاعدة الاقتصاد وتحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي يكون حلقة وصل للربط بين ثلاث قارات. تهدف الاستراتيجية إلى زيادة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في إجمالي الناتج القومي للمملكة من ٦٪ في ٢٠٢١م إلى ١٠٪ بحلول ٢٠٣٠.

تمتد الشراكة بين وزارة النقل والخدمات اللوجستية والبرنامج الإنمائي لأكثر من ٤٠ سنة، إذ ظل البرنامج الإنمائي يقدم الدعم لتطوير القدرات؛ وصياغة السياسات والبرامج وخطط العمل نحو تطوير وصيانة شبكة الطرق في المملكة؛ وتعزيز سلامة الطرق؛ إلى جانب التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بما فيها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وصولاً إلى شبكة طرق وطنية فعالة وذات كفاءة.

منذ توقيع البرنامج الإنمائي مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية لمشروع سابق للإدارة المستدامة للطرق والنقل في ٢٠١١م، استمر البرنامج الإنمائي في دعم المراحل التالية للمشروع بين ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢م والرامية إلى تعزيز قدرات الوزارة وهيكل إدارتها في مجال الطرق وسلامة النقل. وقد أكد التقييم النهائي نجاح المشروع في تكامل عملية تخطيط البنى التحتية للنقل وفي إعداد خطة وطنية للنقل على المديين المتوسط والبعيد، بهدف الترابط الأفضل بين أطراف المملكة من أجل أنظمة نقل متعددة الوسائط.

لقد أسهمت المرحلة الأخيرة للمشروع، والتي استكملت في ديسمبر ٢٠٢٢م، في تقليل حركة النقل داخل المدن الرئيسية، مع خفض مصاحب في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء، والعمل في الوقت ذاته على زيادة عدد الطرق العابرة خارج المدن تسهيلاً لنقل البضائع. وفي ٢٠٢٢م، نجح المشروع أيضاً في إجراء مزيد من التحسين لكفاءة واستدامة البنى التحتية للنقل وتعميق التنسيق الفعال بين وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لتطوير شبكة الطرق والنقل في المملكة.

إن المشروع الجديد: «الإدارة المستدامة للطرق والنقل - المرحلة الثانية» بين وزارة النقل والخدمات اللوجستية والبرنامج الإنمائي للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧م يسعى لتقديم دعم مباشر للاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية وأهدافها الثلاثة المحورية وهي:

١. **تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي؛**
٢. **الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية؛**
٣. **تحقيق توازن في موازنة الدولة وذلك بالانسجام التام مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ونواتجها المتصلة بسلامة الطرق، وتطوير البنى التحتية، وتلوث الهواء، والإجراء المناخي، وضبط الدخل العام.**

تركز المخرجات الرئيسية الثلاثة للمشروع على تطوير القدرات المؤسسية، وتقديم خدمات استشارية للوزارة، وتعزيز الانتقال إلى الطرق السريعة خارج المدن الرئيسية. ومنذ بدايته في مطلع ٢٠٢٣م، فقد أحرز المشروع تقدماً نحو هذه المخرجات من خلال استكمال عملية تقييم متطلبات التدريب للوزارة، والمشاركة مع هيئة أبحاث الطرق الاسترالية للاطلاع على الخبرات وذلك بتنظيم رحلة دراسية، وكذلك بتحويل المركز الوطني لسلامة الطرق إلى مركز وطني لسلامة النقل، حتى يتسنى له تغطية كافة مكونات صناعة النقل، وإجراء دراسة حول النقل وتمكين المرأة للنهوض بنقل يتسم بسلامة أكثر وباستجابة أوفى لموضوع النوع الاجتماعي.

٢-٣-٨
تحقيق تنمية مستدامة من خلال المعلومات الجيومكانية

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

الشريك الحكومي المنفذ:

GASGI
الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية
General Authority for Survey and Geospatial Information

لا شك أن المعلومات الجيومكانية الموثوقة والتفصيلية، في السياق السعودي، تعتبر أمراً أساسياً لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ طالما أن بعضاً من أهدافها يتمثل في توسيع أنظمة المعلومات الجيومكانية والجغرافية بوصفها أداة تمكين لمبادرة الحكومة الإلكترونية، التي سوف تساهم في اتخاذ قرارات أفضل قوامها المكان، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى الارتقاء بكفاءة وفعالية طائفة من الخدمات والمبادرات الاقتصادية.

تشير المعلومات الجيومكانية إلى كافة البيانات المرتبطة مباشرة بمواقع جغرافية محددة. وباستخدام التصوير الجغرافي، وتقنية الخرائط أو المسح الجيومكاني، فإن هذه المعلومات تصف المواقع الطبيعية والافتراضية وتحدد خصائصها، مثل الجبال، والوديان، والسواحل، والجزر، والطرق، والمباني، وخطوط النفط، وما إليه. تنطوي هذه المعلومات على أهمية كبيرة في التخطيط الوطني والإدارة، مثلما هو الحال في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

> "يمثل النقل محوراً رئيسياً في رؤية ٢٠٣٠ وهو عامل تمكين حيوي للقطاعات الاقتصادية في تحقيقها للتنمية المستدامة."
>
> إفادة من مسؤول كبير بوزارة النقل والخدمات اللوجستية
> (المصدر: تقرير التقييم النهائي للمشروع، ٢٠٢٢م)

إن مساندة البرنامج الإنمائي للمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية تستند على الخبرات العالمية المكثفة للبرنامج الإنمائي في تصميم وتنفيذ مشاريع ذات مرونة ومصممة حسب الطلب، كما أنها منسجمة مع السياق الوطني المحدد ومستجيبة للمتطلبات الفنية. ومنذ ٢٠١٤م، ظل البرنامج الإنمائي يقدم المساندة للهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وهي الجهة الوطنية المسؤولة عن إعداد وتحليل أعمال المسح، وتجهيز البيانات والخرائط على الهياكل الجيولوجية، والمناطق الأرضية المختلفة فضلاً عن الأجسام المائية وتلك التي من صنع الإنسان.

إن رؤية ٢٠٣٠ قد حثت الهيئة العامة على تحليل ومراجعة مهامها بحيث يستطيع قطاع المسح والمعلومات الجيومكانية أن يساهم بفعالية أكبر في النمو الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مسعى تقليل اعتماد المملكة على النفط. وفي المحصلة، فإن النظام الجديد للهيئة العامة (لسنة ٢٠٢١م) قد تمخض عن توسيع مجالات عملها ونطاق أنشطتها المعتادة. واستجابة لذلك، عكفت الهيئة والبرنامج الإنمائي على تعميق شراكتهما في إطار مشروع: «الخدمات الاستشارية للهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية» للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥م. ولم يقتصر المشروع على مواصلة تطوير القدرات الوطنية لإنتاج وتصنيف ومعالجة واستخدام أنظمة المعلومات الجيومكانية، إنما أتاح للحكومة، ممثلة بالهيئة العامة، منصة دولية لاستقصاء أفضل الممارسات المتصلة بمناهج المسح المتطورة والمتغيرات الجيومكانية وقدرات إعداد الخرائط. ومن خلال أنشطة إعلامية وتسويقية مستهدفة، استطاع المشروع أن يرتقي بالتوعية العامة حول منتجات المسح وأهميتها لعملية اتخاذ القرار القائم على الأدلة وفي كافة القطاعات، علاوة على النهوض بالاستدامة المالية للهيئة العامة.

ومنذ انطلاقه في مايو ٢٠٢٢م، فقد تمكن المشروع من تحقيق نتائج مهمة في مجالات الاستشعار عن بعد، بما في ذلك من خلال آليات الذكاء الاصطناعي، وفحص واستكمال عمليات تقييم جودة الصور بالأقمار الصناعية.

السلام والعدل والمؤسسات القوية

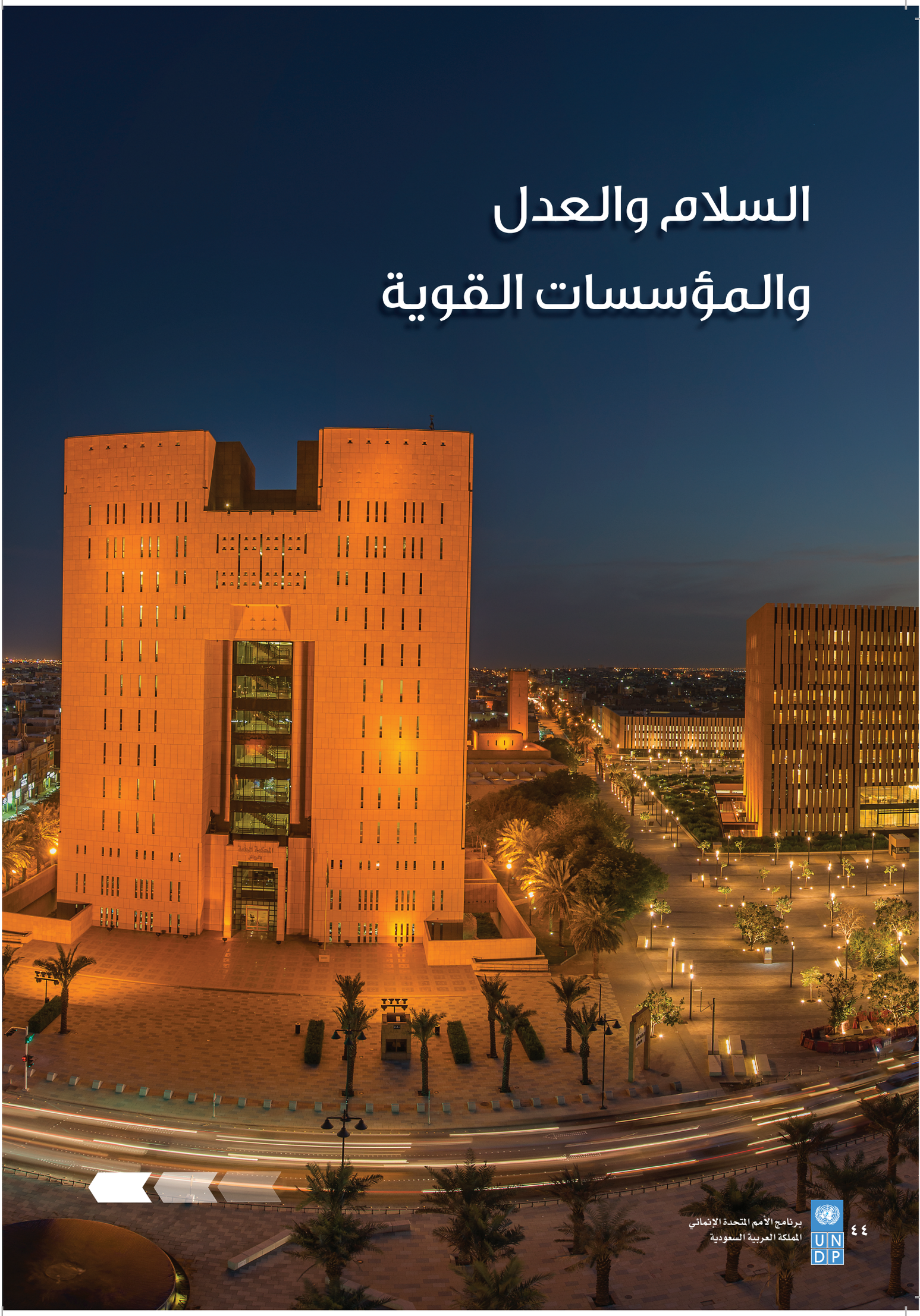

٢-٤ السلام والعدل والمؤسسات القوية

يكمن الهدف النهائي لرؤية ٢٠٣٠ في أن تصبح المملكة العربية السعودية دولة قوية ومزدهرة ومستقرة وقادرة على توفير الفرص للجميع. ومنذ ٢٠١٦م، لم تقتصر المملكة على إحراز تقدم تحولي مذهل على صعيد المحاور الاجتماعية والاقتصادية فحسب، إنما اتخذت خطوات مبتكرة نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتصلة بمحور «وطن طموح». ولا شك أن هذا المحور - ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعد «السلام وأنظمة الحوكمة والعدالة» ضمن أجندة ٢٠٣٠ العالمية للتنمية المستدامة - يستهدف بناء بلد يدار بكفاءة وفعالية، ويتسم بالشفافية والمساءلة، وحيث يجد كل فرد فيه التمكين للاضطلاع بدور نشط في رسم مستقبل بلاده.

إن تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لسنة ٢٠٢٣، والذي رصد ما أحرزته المملكة من تقدم حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد أكد أن المملكة اتخذت خطوات مهمة للنهوض بالسلام والاستقرار تحت هدف التنمية المستدامة (١٦)، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز التزامها بالمعايير والأعراف العالمية لحقوق الإنسان، إلى جانب تحسين الوصول إلى العدل. وحتى يتسنى زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، تبنت الحكومة سياسات ومبادرات جديدة لتعزيز توفر البيانات والإحصاءات ذات الجودة، كما أمكن الارتقاء بالحوار المجتمعي، وعلى وجه الخصوص المشاركة المدنية.

لقد تبنت المملكة عمليات إصلاح عدة في القطاع العام، مثل تنفيذ نظام جديد للمشتريات الحكومية، واعتماد نظام جديد في منصة الرواتب، وتحديث لقطاع الخدمات العامة. تمخضت كل هذه الإصلاحات عن تحسين كفاءة وشفافية القطاع العام كما ارتقت بتقديم الخدمات العامة للمواطنين.

دعماً لهدف التنمية المستدامة الرقم (١٦) وارتباطاً بالمستهدفات المتعلقة بالابتكار والبنى التحتية ضمن الهدف (٩)، فقد أسبغت المملكة أولوية على الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصال، مع التركيز على زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت واستخدام التقنيات والمنصات الرقمية. وتضافرت هذه المجهودات مع الارتقاء بالمعرفة والمهارات الرقمية بوصفها قدرات رئيسية لتمكين المواطن، مع تنفيذ استراتيجية الحكومة الذكية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) الرامية إلى تعزيز الأداء المؤسسي في المملكة من خلال التحول الرقمي وبناء قدرات رفيعة للحكومة الذكية.

بناء على مهمته الرئيسية وخبراته العالمية، يحظى البرنامج الإنمائي بسجل حافل وشراكة ممتدة مع المملكة العربية السعودية في تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية للحكومة، وفي السياسات، والتشريعات والأنظمة، علاوة على التعاون اللصيق للنهوض بتميز أداء القطاع العام والارتقاء بأنظمة الحوكمة المثلى مع التركيز على المساءلة، والحد من الفساد، وتحسين مشاركة المواطنين والاستجابة المؤسسية لطلبات المواطنين.

٢-٤-١
بناء مؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: مجتمع حيوي

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

الشريك الحكومي المنفذ:

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Control and Anti-Corruption Authority

تعكف نزاهة، وهي هيئة المراقبة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، على تنفيذ مبادرات شتى للحد من الفساد ومكافحته، مع العمل، في الوقت ذاته، على النهوض بالشفافية والمساءلة. ويشمل ذلك مراجعة الإطار القانوني، وتطوير القدرات والأنظمة، ومراقبة الخدمات الحكومية، ورفع التوعية العامة والمساهمة في المجهودات والشراكات الدولية لمناهضة الفساد في الميدان العام، وفي مجال الأعمال، وفي الرياضة. وفي المملكة، فإن التعديلات التي اقترحتها نزاهة على قانون مكافحة الرشوة قد أدت إلى إصدار أمر ملكي بتجريم ممارسات الرشوة بواسطة الموظفين الحكوميين، وإلى إنشاء إدارة مختصة بمحاربة مثل هذه الجرائم. إضافة إلى ذلك، أنشئت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بهدف تحسين كفاءة الجهات الحكومية في مجال تخطيط مواردها.

لا شك أن توقيع مذكرة تفاهم بين نزاهة والبرنامج الإنمائي في ٢٠١٩م كان مؤشراً على الشروع في شراكة جديدة وتعاون متصل لتنفيذ مشاريع صِيغت من أجل تعزيز التعاون الدولي والحد من الفساد ومكافحته.

د. ناصر أبا الخيل، مساعد الرئيس للتعاون الدولي في نزاهة، والأستاذة مارغريت جونز وليامز، نائبة الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، وسعود الفصام، البرنامج الإنمائي، وحصة الموقاتي، مساعدة المشاريع، في نقاش حول تنفيذ التعاون الممتد بين الطرفين

وتعد مذكرة التفاهم مساهمة مهمة في سبيل الارتقاء بالعدل وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشمولية، وذلك تمشياً مع هدف التنمية المستدامة رقم (١٦) والمستهدفات ذات الصلة.

إن المشروع الاستهلالي، وكان لمدة سنة من مايو ٢٠٢٢ إلى مايو ٢٠٢٣م، بين نزاهة والبرنامج الإنمائي قد نجح في تنظيم واستضافة الاجتماع الوزاري الأول لوكالات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في منظمة التعاون الإسلامي. ولكونه الأول من نوعه، فقد حضرت الاجتماع وفود دولية رفيعة المستوى يرأسها الوزراء المختصون، وكذلك رؤساء وممثلي وكالات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ورؤساء المنظمات الدولية لمكافحة الفساد، بما فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الشرطة الدولية (إنتربول)، ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، إلى جانب خبراء الاستقامة ومكافحة الفساد من المملكة والبلدان الأخرى. تداول الاجتماع في الموافقة على مسودة «معاهدة مكة المكرمة للتعاون بشأن إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي» بوصفها أداة دولية رئيسية لفرض تشريعات مكافحة الفساد.

وكانت تلك المبادرة الاستهلالية قد تلاها مشروع جديد لمدة سنة تم التوقيع عليه في سبتمبر ٢٠٢٣م بهدف تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد في المملكة، وتقديم الدعم الفني لنزاهة لتنفيذها الفعال لمعاهدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول مناهضة الرشوة، مع دعم تطوير القدرات لدى إدارات نزاهة، إلى جانب تقديم برامج التدريب وجلسات

> "تعتبر معاهدة مكة المكرمة إطاراً رئيسياً وكافياً للحد من الفساد ومكافحته في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من طريق آليات فعالة للحد وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واستعادة الأصول."
>
> الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،
> **معالي الأستاذ حسين براهيم طه**

رفع التوعية في الجهات الحكومية الأخرى، وتحت إشراف نزاهة.

تتضافر هذه الخطوات التمهيدية مع الحكومة في سبيل:

١ **التأكد من وجود مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة؛**

٢ **أن تصبح المملكة رائدة ونموذجاً يحتذى به في مكافحة الفساد في المنطقة وما يتجاوزها، وذلك اتساقاً مع رؤية الحكومة بدعم تعزيز تطوير قدرات نزاهة لتتمكن من التحقيق في قضايا الفساد وتقديمها للمحاكمة، ومواصلة تنقيح الإطار القانوني لمعالجة كافة أشكال الفساد. إن البرنامج الإنمائي، ومكتبه القطري في المملكة، يحظيان بمكانة فريدة تتيح لهما تسخير سجل عالمي مميز وخبرات يعز نظيرها في مجال مكافحة الفساد وذلك دعماً للحكومة في تحقيقها لهذه الأهداف.**

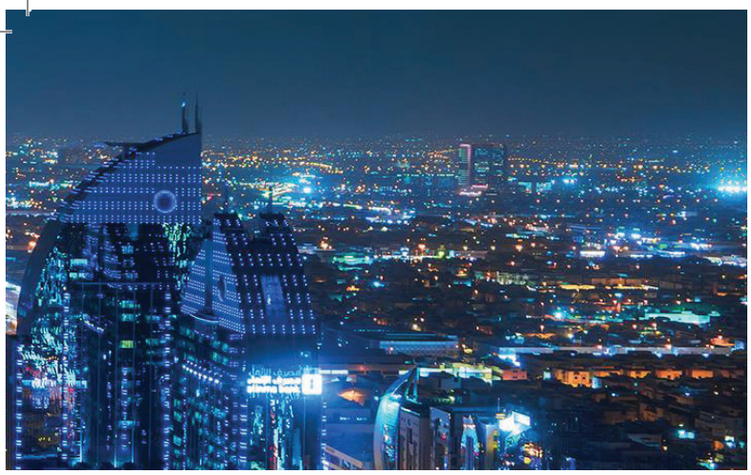

٢-٤-٢ النهوض بالإحصاءات والبيانات الوطنية

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: اقتصاد مزدهر

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

الشريك الحكومي المنفذ:

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

إن التحليل التفصيلي ومقارنة رؤية ٢٠٣٠ بأهداف التنمية المستدامة قد أظهر وجود العديد من أوجه التماثل بين التطلعات التنموية للمملكة وأهدافها والالتزامات الدولية المدرجة ضمن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

إن كل من رؤية ٢٠٣٠ والأجندة العالمية للتنمية تستدعيان توفر إحصاءات دقيقة وآنية التحديث على المستويين الوطني والإقليمي من أجل التنفيذ والرصد والتقارير السليمة. ذلك ما حثّ الهيئة العامة للإحصاء على القيام بمراجعة رئيسية لاستراتيجيتها والعمل على تطوير إطار يتطرق لمتطلبات الإحصاءات في رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، مع الحرص في الوقت ذاته على تخطيط ورصد مستهدفات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالسياق الوطني.

اجتماع أولي بين الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، الأستاذة ناهد خسين، وسعادة رئيس الهيئة العامة للإحصاء، د. فهد الدوسري

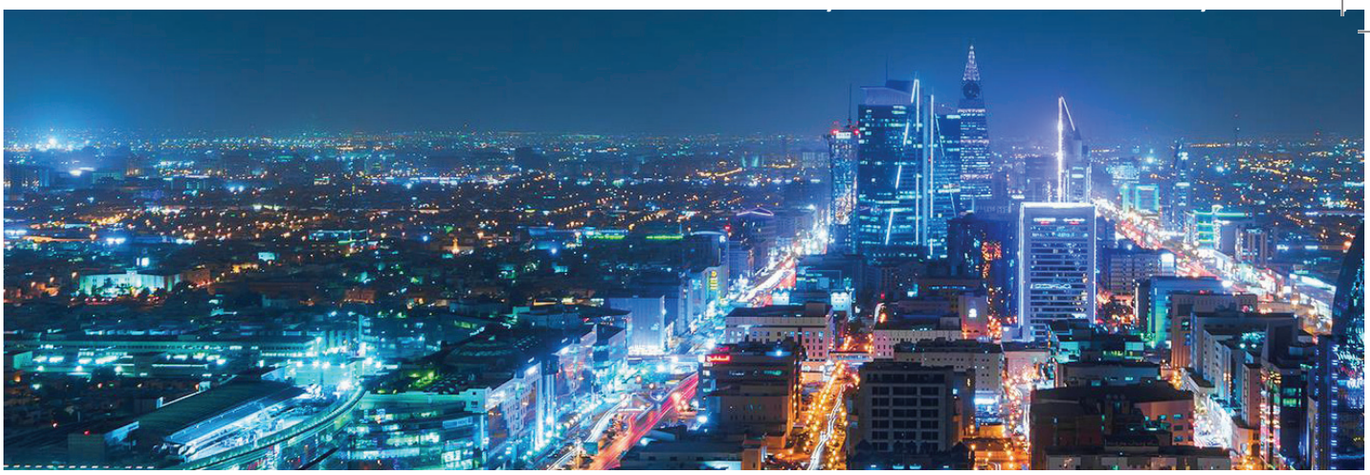

كان البرنامج الإنمائي قد وقع مع الهيئة العامة للإحصاء على مشروع يهدف إلى:

١ دعم عملية مراجعة الإطار المؤسسي للهيئة ومواءمته مع رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

٢ تطوير القدرات بالهيئة لتمكينها من تعزيز التحليل الفني والإحصائي؛

٣ تحديث بنى التقنية الأساسية لاستيفاء الطلب المتنامي على مؤشرات الاستدامة وإعداد التقارير في كل قطاعات الاقتصاد؛

٤ إنشاء قاعدة بيانات وطنية؛

٥ تطوير قدرات التسويق من أجل علاقات عامة تتسم بالحيوية.

لقد أدى نجاح تحقيق هذه النتائج المخططة إلى تمديد المشروع حتى ديسمبر ٢٠٢٤م، وعند مراجعته، تبين أن المشروع كان ينطوي على أهمية من جهة:

١ **تطوير قدرات الهيئة لإدراج التحليل الإحصائي في عملية اتخاذ القرار تحقيقاً لأهداف رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والأداء الفعال في مجال حوكمة الإحصاءات وضبط الجودة؛**

٢ **إنتاج ونشر تقارير حول منهجيات المسح المبتكرة لتحديث الأنظمة الإحصائية، ولحساب المؤشرات بغرض إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية دعماً لرؤية ٢٠٣٠؛**

٣ **النهوض بأداء الهيئة على صعيد تصنيف التقديرات السريعة لنمو إجمالي الناتج القومي لكل من قطاع النفط، والقطاع العام، والقطاعات غير النفطية، وإنتاج حسابات قومية على أساس دوري تشمل الأنشطة الاقتصادية وبنود المصروفات.**

وفي تطلعها نحو المستقبل، فإن الحكومة تستمر في اتخاذ خطوات مهمة ومنهجية نحو البيانات المفتوحة والوصول المجاني للمعلومات، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بالشفافية والمساءلة في عملياتها، ويتيح للمواطنين فرص الرصد والتحليل والتقييم. واسترشاداً بالاستراتيجية الوطنية للتطوير الإحصائي، تسعى الهيئة إلى استحداث نظام إحصائي فعال ومهني وموثوق به وذلك بحلول ٢٠٣٠م. ولا شك أن المحاور الخمسة للاستراتيجية تتيح مساحة رحبة لمزيد من تعميق الشراكة بين الهيئة والبرنامج الإنمائي في الارتقاء بمستوى التعاون فيما بين مستخدمي البيانات ومزوديها ومنتجيها، مع دمج أحدث التقنيات والارتقاء بالاتصال والتوعية والتخطيط القائم على الأدلة.

٢-٤-٣ الارتقاء بالتميز التنظيمي والتمثيل الدولي

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: وطن طموح

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الشريك الحكومي المنفذ:

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

في ظل الأهداف المتكاملة لرؤية ٢٠٣٠، اتخذت الحكومة أولوية لها بأن تحرص كافة الوزارات والمؤسسات العامة على تحقيق التميز المؤسسي من أجل الارتقاء بالكفاءة والفعالية وجودة ما تقدمه تلك الجهات من خدمات، علاوة على النهوض بمجمل الأداء لديها. وعلى وجه التحديد، سعت المملكة إلى تحسين مشاركتها على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تطوير الخدمات القنصلية والنهوض بعلاقاتها الدولية ومكانتها في العالم. وكان ذلك التركيز ينطوي على مزيد من الارتقاء بدور وزارة الخارجية وبأهمية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البرنامج الإنمائي.

في ظل «برنامج الخدمات الاستشارية لوزارة الخارجية» في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣م، عمل البرنامج الإنمائي على تقديم الدعم لوزارة الخارجية في جهودها لمواءمة مهامها مع تحديات وأهداف التنمية السالفة الذكر. ومن طريق طائفة واسعة من تدابير تطوير القدرات، حظي المشروع بأهمية فائقة بدعم الخطة الاستراتيجية الخمسية لوزارة الخارجية، وللأهداف الاستراتيجية العشرة.

يوضح الشكل البياني التالي هذه الأهداف الاستراتيجية العشرة

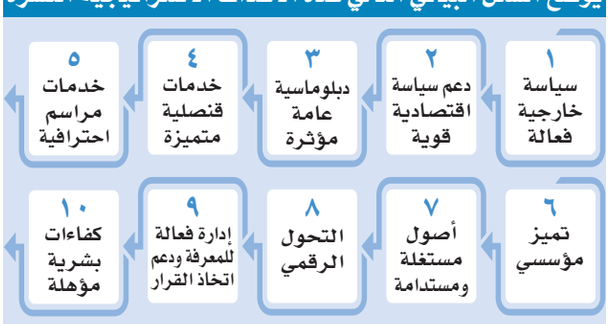

وفي فترة هذا التقرير، واصل المشروع إحراز تقدمه على مستوى العديد من الأهداف الاستراتيجية العشرة، بما في ذلك تحقيق الإنجازات التالية:

■ تفعيل وكالة الوزارة للاستراتيجية والتخطيط:

استكمال تقرير تشخيصي، وتطوير نموذج استراتيجي للتشغيل، وتبني مبادرات تحولية، وصياغة خارطة طريق متكاملة لتمكين وكالة الوزارة للاستراتيجية والتخطيط، وذلك تحقيقاً لرؤية وزارة الخارجية ورسالتها ومهامها الرئيسية.

■ تأسيس وتفعيل مكتب إدارة المشاريع:

تفعيل مكتب إدارة المشاريع في الوزارة، وذلك للنهوض بممارسة ونجاح إدارة المشاريع فيها.

■ بيانات التنقلات:

استكمال وتحديث تقارير التعويضات والاستحقاقات للسنة الأولى والثانية والثالثة، الأمر الذي ينطوي على اهتمام دؤوب بالتفاصيل وتقيد بالمعايير التنظيمية.

■ نظام التأمين الصحي:

تحليل وتحديث تأمين الرعاية الصحية من خلال آليات التحليل المتطور للبيانات، وزيادة كفاءة الانفاق، ورفع جودة عقود التأمين.

■ التواصل الداخلي وبيئة العمل:

بناء على نتائج وتحليل مسح للخطة الاستراتيجية، فقد حدث تحسن في التواصل الداخلي وبيئة العمل من ناحية العديد من المبادرات والبرامج الاستراتيجية.

■ مزايا واستحقاقات الموظفين في البعثات الخارجية

أجريت مراجعة لتقييم ممارسات المزايا والتعويضات المتاحة حالياً للموظفين المحليين في بعثات المملكة المتواجد في (الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا «لندن» – فرنسا – سويسرا – السويد – الصين) ومقارنتها مع السوق المحلي للقدرة التنافسية للامتثال، بالإضافة إلى إعداد عقود العمل وأدلة متطلبات قانون العمل للبعثات المتواجدة في الدول المحددة بنطاق العمل من أجل تحديد مبادئ توجيهية واضحة لممارسات الأجور والمزايا القانونية وممارسات الموارد البشرية الإلزامية.

■ دعم تنفيذ لائحة الوظائف الدبلوماسية:

تطبيق لائحة الوظائف الدبلوماسية من خلال نقل الموظفين على سلم الرواتب والبدلات والمزايا المحدث بالإضافة إلى تحديث السياسات أطر المواهب وإنشاء مركز تقييم لشغل الوظائف الدبلوماسية ومركز تقييم للقيادات خاص بالتطور الوظيفي.

■ الارتقاء بالتعاون ودفع التمثيل السعودي في منظومة الأمم المتحدة:

قام البرنامج الإنمائي ووزارة الخارجية بمناقشة توقيع مذكرة تفاهم ترمي لمزيد من الارتقاء بالتعاون الثنائي بين المملكة ومنظومة الأمم المتحدة. وتتضمن مذكرة التعاون، المعتزم توقيعها في ٢٠٢٤م، عدداً من مجالات التعاون، بما فيها استخدام منصة التوظيف في وزارة الخارجية للإعلان عن وظائف الأمم المتحدة بهدف النهوض بتمثيل المملكة في وكالات ومنظمات الأمم المتحدة.

٢-٤-٤ النهوض بالحوار والاحترام والوحدة الوطنية

دعم محور رؤية ٢٠٣٠: وطن طموح

هدف التنمية المستدامة الرئيسي:

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

الشريك الحكومي المنفذ:

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني
King Abdulaziz Center for National Dialogue

إن رؤية ٢٠٣٠، وبرامج التحول الوطني الذي استتبعها، ترتقي بالتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، إلى جانب تمكين المرأة والشباب، بوصفهما عنصرين مهمين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الطابع التحولي خلال السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من أن المملكة تحظى بتاريخ طويل من الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، فقد قررت الحكومة الاستثمار في مبادرات تحوطية بالتطرق لأية مخاطر قد تحدق بالوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، انصب تركيز خاص على تدابير وأنشطة الشباب (دون سن ٢٥) والذين يمثلون نحو ٥٠٪ من السكان.

وفي ٢٠٠٣م، أنشأت المملكة **مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني** بهدف النهوض بالحوار الثقافي واحترام التباينات والتعدد، ومراعاة الوحدة الوطنية، وحماية النسيج المجتمعي من خلال التواصل الفعال والشركات المثمرة على المستويين المحلي والدولي. يتناول المركز الوطني مواضيع حيوية مثل السياسة، والدين، والثقافة، والاقتصاد، والتعليم. إضافة إلى ذلك، يتجه المركز إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني والأفراد للمساهمة والمشاركة في برنامج الحوار الوطني بالمركز، على امتداد المملكة.

إن الشراكة بين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والبرنامج الإنمائي بدأت بمشروع في ٢٠١٨م ، كان يرمي إلى فهم أفضل لجوانب الاندماج الاجتماعي للشباب السعودي بإجراء عمليات مسح وتقييم، وتسخير البيانات المستخلصة لإفادة مناهج التعليم، واستراتيجيات الشباب، وكذلك لمبادرات الترفيه الجديدة والفعاليات الثقافية.

وكانت المرحلة التالية من المشروع، حتى ٢٠٢٢م، قد تمخضت عن إنتاج مؤشر التلاحم الوطني (NCI) لمساعدة صانعي القرار وخبراء التنمية في مساعيهم لرصد أمثل وفهم أوفى للتفاعلات الاجتماعية والسياسية في المملكة، ولتحديد أولويات ومنافذ التدخلات الممكنة التي تستهدف تعزيز التلاحم الاجتماعي. ومن خلال المشروع ونتيجته الرئيسية متمثلة في مؤشر التلاحم الاجتماعي، تمت مراجعة المؤشر الحالي لدى المركز وتكييفه مع أفضل الممارسات العالمية ومبادئ الأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح للمملكة قياس مستوى التلاحم الاجتماعي فيها وفقاً للمقاييس الدولية الراسخة. كما أتاح المشروع، ومؤشر التلاحم الوطني، أيضاً دعماً مهماً لإعداد تقرير برنامج الأمم المتحدة للمنطقة العربية، والذي أدرج النوع الاجتماعي، والشريحة العمرية والوضع الاجتماعي الاقتصادي ضمن استبياناته وتحليلاته.

الشراكات

٢-٥ الشـــراكات

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

إن الشراكات تقع في صميم المشاريع والأنشطة الأخرى للبرنامج الإنمائي. وبناء على تواجده العالمي الواسع ولتدخلاته الموضوعية وما يحظى به من خبرات. من جهتي التبصر الفكري والخبرة العملية كليهما . فإن مهمة البرنامج الإنمائي المتمثلة في التنمية المستدامة العريضة والمرنة تتيح له المشاركة في طائفة واسعة ومختلفة من القضايا والسياقات التنموية. إن هذه الثروة الثمينة مع إرث طويل من الثقة يجعلان البرنامج الإنمائي شريكاً مفضلاً، على المستويين العالمي والمحلي في المملكة.

٢-٥-١ ريادة المملكة العربية السعودية في الشراكات الإنسانية والتنموية

في إطار السعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ الطموحة وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت المملكة بتوسيع شراكاتها، بما فيها من خلال المزيد من التعاون مع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى، وعن طريق المشاركة المستمرة في المنتديات والمؤتمرات الدولية رفيعة المستوى. كما عززت المملكة أيضاً من مشاركتها في الجهود الدولية للتعاون التنموي. وبوصفها عضواً في مجموعة العشرين، أبدت المملكة التزاماً ثابتاً بالتنمية المستدامة بالدفع نحو «انتهاز فرص القرن الحادي والعشرين لمنفعة الجميع» وذلك أثناء رئاستها للمجموعة.

إن إجمالي المساعدات التنموية التي تقدمها المملكة قد شهدت زيادة عبر الزمن، إذ بلغت أعلى قيمة لها في ٢٠٢١ عند ٤٤,٩٩ بليون دولار، وبلغت أدناها سنة ٢٠١٧م عند ١٧,٥٤ بليون دولار. ولا شك أن نسبة إجمالي المساعدات التنموية إلى الموازنة الوطنية قد زادت بين ٢٠١٥م و٢٠٢١، لترتفع من ٣,٥٪ إلى ٤,٤٣٪. وفي ٢٠٢٢م، احتلت المملكة المرتبة الثامنة عالمياً من ناحية المساعدات الإنسانية، وذلك وفقاً لخدمات المتابعة المالية لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وبحسب لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ففي ٢٠٢١م قدمت المملكة ١,٠٥٪ من إجمالي دخلها القومي كمساعدات تنموية رسمية، وهي أعلى نسبة من إجمالي الدخل القومي بين كل البلدان في العالم.

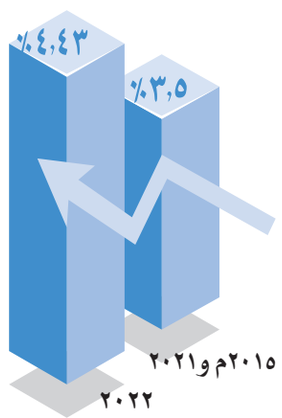

زادت نسبة المساعدات التنموية إلى الموازنة الوطنية

من إجمالي الدخل القومي كمساعدات تنموية رسمية أعلى نسبة من إجمالي الدخل القومي بين كل البلدان في العالم

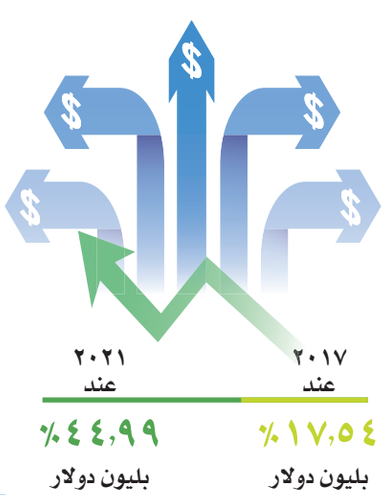

ومن خلال شراكتها الفعالة مع منظومة الأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، تعكف المملكة على تقديم الدعم الفني والمالي السخي بهدف تطوير البنى التحتية على نحو مستدام وتمويل طائفة من المبادرات والمشاريع في البلدان النامية. إضافة إلى ذلك، قدمت المملكة مساعدات دولية ثنائية من خلال وكالتين وطنيتين رئيسيتين هما: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ والصندوق السعودي للتنمية. ومنذ إنشائه في ٢٠١٥م، قدم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من ٦ بليون دولار كمساعدات إنسانية لعدد ٩١ دولة. أما الصندوق السعودي للتنمية، والذي أنشيء في ١٩٧٤م، فقد ساهم بأكثر من ١٨ بليون دولار لتمويل ما يتجاوز ٧٠٠ مشروعاً تنموياً على امتداد ٨٥ بلداً، وبشكل رئيسي في أفريقيا وآسيا، مستهدفاً قطاعات مثل البنى الاجتماعية، والنقل، والزراعة.

ظلت المملكة العربية السعودية دولة مساهمة على المدى البعيد في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وهي الموارد المخصصة لدعم أفقر البلدان في العالم وتمكينها من القضاء على الفقر وتعزيز قدرتها للتصدي

اجتماع ثنائي بين الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في المملكة، الأستاذة ناهد حسين، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية، الأستاذ سلطان المرشد، في ٢٢ مارس ٢٠٢٣م

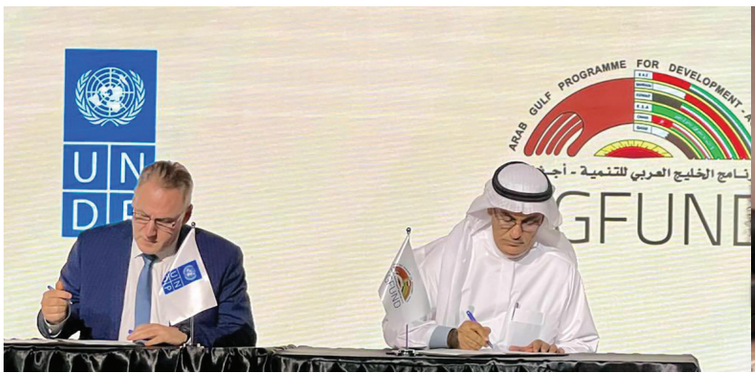

المدير الإقليمي للدول العربية في البرنامج الإنمائي، والمدير التنفيذي ببرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) يوقعان مذكرة تفاهم على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (٢٨) في دبي بالإمارات العربية المتحدة

للأزمات، وبذلك تأتي المملكة تاليةً للصين وفنلندا في المساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي. وفي فترة هذا التقرير (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، قام البرنامج الإنمائي بإنشاء وحدة لدى مكتبه الإقليمي للدول العربية مكرسةً للدعم الموضوعي لعمليات تحديد، وتعزيز، وتطوير شراكات جديدة في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، استحدث البرنامج الإنمائي فريق شراكات استراتيجية جديدة على مستوى مكتبه الرئيسي، وذلك لزيادة التفاعل مع البلدان المانحة، مثل المملكة، وهي بلدان ربما ترغب بالمشاركة في لجنة المساعدات التنموية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنها ليست من بين الاثنين والثلاثين عضواً فيها.

ومن منطلق مكانة المملكة باعتبارها دولة مانحة مميزة للبرنامج الإنمائي، وللمساهمة في «تمويل التنمية» كجزء من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥م، قام المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في الرياض بتبني نهج تكاملي في التعامل مع الشراكات. يشمل هذا النهج استنفار الموارد للمكاتب القطرية الأخرى للبرنامج، إلى جانب الخروج بالمشاريع المحلية إلى المستوى العالمي من أجل مزيد من إبراز المشروع، وذلك في خمسة مواضيع محورية: محور التنمية البشرية والسلام؛ والتحول الرقمي؛ والمياه؛ والطاقة؛ والتنويع الاقتصادي.

من الجدير بالذكر، تأكيداً للدور القيادي العالمي الذي اضطلعت به المملكة على صعيد التنمية الدولية والمساعدة الإنسانية، تلك الفعالية التي نظمت على هامش الجلسة ٧٨ للجمعية العمومية للأمم المتحدة، في سبتمبر ٢٠٢٣م. إذ قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج الإنمائي باستضافة نقاش طاولة مستديرة رفيع المستوى تحت عنوان: «محور العمل الإنساني، والتنمية، والسلام: من النظرية

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آخيم اشتاينر والمشرف العام على مركز الملك سلمان، سعادة الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الربيعة يوقعان مذكرة التفاهم في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢م

إلى التطبيق تطلعاً نحو ٢٠٣٠». وبالدعوة لنهج متكامل يستدعي حضور الفاعلين في العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام للتطرق إلى الأزمات الإنسانية المتطاولة، فقد أبرز ذلك النقاش الحاجة إلى جهود مشتركة من كافة الشركاء باتجاه حلول تنموية تختص بمنطقة محددة وتتجه إلى سياق بذاته وطويلة الأمد.

لقد سبق هذه الفعالية التوقيع على مذكرة تفاهم/برنامج تعاون بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبتمبر ٢٠٢٢م في نيويورك. وقد وقع مذكرة التفاهم المشرف العام لمركز الملك سلمان، الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الربيعة، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آخيم اشتاينر، على هامش الجلسة ٧٧ للجمعية العمومية. ويهدف برنامج التعاون إلى الارتقاء بتبادل المعارف، والحد من الأزمات والتعافي منها، وبناء السلام، وتحقيق الاستقرار في أعقاب الأزمات، ومحور العمل الإنساني والتنموي والسلام.

٢-٥-٢ شراكة البرنامج الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة

إن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أيضاً نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)،، والتي تضم ٤٠ وكالة أممية تساهم في تحقيق أجندة ٢٠٣٠ العالمية للتنمية المستدامة على مستوى البلدان، والتي تشكل مجتمعةً المنظومة التنموية للأمم المتحدة. إن هذه المجموعة تتيح توجهاً استراتيجياً مع الإشراف على أن وكالات الأمم المتحدة تعكف على تقديم دعم مترابط وفعال وذي كفاءة للدول الراغبة بتحقيق التنمية المستدامة.

إن البرنامج الإنمائي جزء من الفريق القطري للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية. ويضم الفريق ٢٥ وكالة أممية (وكالات وصناديق وبرامج أممية). ومن بين هؤلاء، فإن ١٨ كياناً، بما فيهم البرنامج الإنمائي، موقعون على إطار عمل التعاون التنموي للأمم المتحدة للفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦م بالمملكة، والذي يمثل الإطار الشامل لكل أنشطة الأمم المتحدة في المملكة.

وبالتزامها المستمر بهدف التنمية المستدام رقم (١٧): «الشراكة لتحقيق الأهداف»، فقد صعّد البرنامج الإنمائي من وتيرة مشاركته وتعاونه في فترة هذا التقرير (من ٢٠٢٢-٢٠٢٣) مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التحديات التي تواجه النظم البحرية في المملكة والمتصلة بهدف التنمية المستدامة رقم (١٤)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف) حول الإعاقة والإدماج؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للسكان؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) حول الإسكان التنموي والتخطيط العمراني؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي ونفايات الأطعمة. علاوة على ذلك، هنالك تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في موضوع الإحصاءات والتعداد السكاني لسنة ٢٠٢٢م. كما يوسع البرنامج الإنمائي من تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة في المملكة،

من خلال المشاركة المباشرة مع منظمات الأمم المتحدة، في مجالات مثل حلول التمويل المبتكرة للتطرق إلى أجندة التنمية الوطنية والعالمية.

وفي فترة هذا التقرير، كان البرنامج الإنمائي مشاركاً نشطاً في العديد من الفعاليات في المملكة وذلك للاحتفال بالمناسبات العالمية للأمم المتحدة، بما فيها يوم الأمم المتحدة، واليوم العالمي للمرأة، واليوم العالمي لذوي الإعاقة، ويوم التطوع الدولي. وبذلك دخل البرنامج الإنمائي في شراكات وطيدة مع مختلف شرائح المجتمع السعودي (الحكومة، والمؤسسة الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمرأة، والشباب). ومن خلال هذه الفعاليات، والمناسبات الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فقد عزز البرنامج الإنمائي من شراكاته مع العديد من مؤسسات التنمية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل شتى شرائح المجتمع السعودي، فضلاً عن ممثلي القطاع الخاص الراغب في المساهمة في أجندة التنمية الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

وبوصف البرنامج الإنمائي رئيساً ونائب رئيس للعديد من آليات التنسيق الداخلية بالأمم المتحدة في الفترة بين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مثل فريق دعم البرامج، فريق إدارة العمليات، وعدة مجموعات عمل موضوعية (بما فيها تلك المختصة بالإعاقة، والبيئة، والنوع الاجتماعي، والشباب)، فقد اضطلع بدور رئيسي في التأكد من تناسق وفعالية وكفاءة أداء الفريق القطري للأمم المتحدة في المملكة. كذلك قام البرنامج الإنمائي بدور أساسي في إعداد خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة، والتي ساعدت الفريق القطري للأمم المتحدة في تنفيذه لإطار عمل التعاون التنموي للأمم المتحدة بالمملكة في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦م، بما في ذلك من خلال تحديد المبادرات والبرامج المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

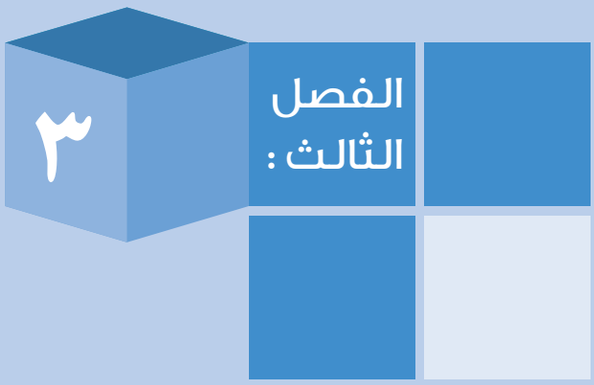

الإنجـازات على صعيد المواضيع المشـتركة

٣-١ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجدان دعماً مباشراً لهما في هدف التنمية المستدامة رقم (٥)، وهما يتقاطعان مع العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وتولي رؤية ٢٠٣٠ تركيزاً على المساواة بين الجنسين من خلال الإقرار بالإمكانات الكامنة في المرأة، ومن ثم تستهدف الاستثمار في قدرات المرأة لتتمكن من المساهمة في مجتمعها واقتصاد بلادها. وتضع رؤية ٢٠٣٠ هدفين في هذا الصدد:

أ **زيادة عدد فرص العمل للرجال والنساء، وخصوصاً في القطاع الخاص، بواقع ٣ مليون فرصة؛**

ب **زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪. بيد أن الهدف الأخير قد تم تحقيقه في ظل الارتفاع الحثيث لنصيب المرأة في القوى العاملة من ٢١٪ في ٢٠١٧م إلى ٣٤،٧٪ في ٢٠٢٢م. كذلك ارتفع مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة من ١٧٪ إلى ٣٧٪ خلال فترة هذا التقرير.**

يؤكد تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ٢٠٢٢ المستويات العالية التي حققها موضوع النوع الاجتماعي وتدني مستويات عدم المساواة بين الجنسين في المملكة. فبينما كانت المملكة تحرز تقدماً لعقود من السنين في صحة المرأة وتعليمها، فقد صعدت في السنوات الأخيرة من مجهوداتها تصعيداً كبيراً بتبني العديد من عمليات الإصلاح والمبادرات لتجترح عهداً جديداً ولترتاد آفاقاً واعدة باتجاه تمكين المرأة، وبالتالي تساهم في التغيرات التحولية في المجتمع السعودي. ولعل من بين هذه الخطوات رفع القيود المفروضة على تنقل المرأة وسفرها، ومحاربة التحرش في أماكن العمل، وتشجيع توظيف المرأة في القطاع الخاص، وتعيين المرأة في مناصب رفيعة في جهاز الدولة.

على الرغم من الزيادة المذكورة آنفاً في مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الاقتصاد، فإن الحاجة لجهود مستمرة ما زالت قائمة من أجل التطرق إلى الثغرات المتبقية في سوق العمل ولمعدلات البطالة بين الرجال والنساء، ولتنفيذ إصلاح في السياسات المرتكزة على الأدلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين تمشياً مع المعايير والأعراف الدولية.

إن المكتب القطري للبرنامج الإنمائي قد استجاب لهذه التحديات - وللزخم الذي ترتب على رؤية ٢٠٣٠ نحو تمكين المرأة - وقام بتكثيف جهوده في السنتين المنصرمتين. وفي ظل استراتيجية المساواة بين الجنسين التي تبناها البرنامج الإنمائي عالمياً (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، فقد أجرى المكتب القطري في المملكة تقييماً شاملاً لموضوع الجنسين وقام بتطوير خطة عمل لقضايا الجنسين. إضافة إلى ذلك، أصدر المكتب القطري أول استراتيجية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، وهي استراتيجية تنطوي على الأهداف التالية:

١ **دعم المنظمات الوطنية لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ بشأن زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد.**

٢ **تعزيز القدرات الوطنية لعمليات الإصلاح القائم على الأدلة بالنسبة للمساواة بين الجنسين، وذلك اتساقاً مع رؤية ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، واسترشاداً بالأطر الدولية لحقوق المرأة.**

٣ **المشاركة المجتمعية لمساندة مشاركة المرأة.**

المشاركة الاقتصادية للمرأة

ارتفعت من ١٧٪ في ٢٠١٧م إلى ٣٧٪ في ٢٠٢٢م

بلغت فرص عملها في

٣ مليون فرصة عمل في القطاع الخاص

نصيب المرأة في القوى العاملة

من ٢١٪ في ٢٠١٧م إلى ٣٤،٧٪ في ٢٠٢٢م

إن صياغة وتنفيذ مشاريع جديدة تحت مظلة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي ٢٠٢٣-٢٠٢٧م تبرز أهداف استراتيجية المساواة بين الجنسين من خلال إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم المبادرات الجديدة التي يتطرق إليها بتفصيل هذا التقرير في فصل الازدهار. أحد هذه البرامج (لما يزل قيد التوقيع) هو: «دعم تنفيذ برنامج مدينة الرياض»، والذي يتضمن مشروعاً مكرساً لمساندة الهيئة الملكية لمدينة الرياض في عملها المتعلق برأس المال البشري، ونحو زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بمدينة الرياض. والمشروع الجديد الآخر هو: «الإدارة المستدامة للطرق والنقل - المرحلة الثانية» مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية. وفي إطار هذا المشروع، أجرى البرنامج الإنمائي في ٢٠٢٣م دراسة نوعية عن مشاركة المرأة في قطاع النقل وذلك لإتاحة المزيد من المرئيات حيال التقدم المحرز على صعيد تمكين المرأة في قطاع النقل. ويعتبر ذلك عاملاً مهماً لتسخير رأس المال البشري المتاح بالمملكة في سبيل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. تطرقت الدراسة، على وجه الخصوص، إلى أوجه التقدم والفرص الكامنة للمرأة في قطاع النقل، مع التركيز تحديداً على مشاركتها في وزارة النقل والخدمات اللوجستية.

فضلاً عن إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي، ساهم المكتب القطري أيضاً في جهود أخرى. ففي فبراير ٢٠٢٢م، قام البرنامج الإنمائي بتنظيم ندوة على الإنترنت عن المساواة بين الجنسين لكلية موظفي الأمم المتحدة، كجزء من سلسلة ندواتها في التفاكر بشأن التنمية المستدامة. وتعمقت الندوة في سبر أساسيات هدف التنمية المستدامة رقم (٥): وتحديداً حول المساواة بين الجنسين في السياق السعودي، والتطرق خصوصاً لعملية إدماج الجنسين في التنمية وللسرعة المطردة للتغيير في المواضيع المتعلقة بالجنسين في المملكة.

في ٢٠٢٣م، تضافرت جهود البرنامج الإنمائي مع الفريق القطري للأمم المتحدة في المملكة للنهوض بهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك بأنشطة تركز على النساء والفتيات المعاقات. كما ساهم البرنامج الإنمائي أيضاً في الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة في ذكراه (٦٧) تحت موضوع «الابتكار والتقنية من أجل المساواة بين الجنسين»، والذي كشف أن المملكة قد استطاعت سد الفجوة الرقمية في موضوع الجنسين وفقاً لتقرير مؤشر الفجوة الرقمية بين الجنسين لسنة ٢٠٢٢م، وبناء على مؤشرات من قبيل تغطية الإنترنت، وجعله في المتناول، ومن جهة برامج تعليم المرأة في حقول العلوم، والتقنية، والهندسة، والرياضيات.

هنالك مبادرة مهمة أخرى في مساندة موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المملكة، وهي الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في ٢٠٢٣م لمجموعة تقارير العدالة والقانون للجنسين في العالم العربي، الصادرة في ٢٠٢٢م، وتغطي ١٧ دولة في الإقليم العربي، بما فيها المملكة العربية السعودية. إن هذه التقارير، والتي نشرت بصورة مشتركة بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، تستقصي المجالات المختلفة للتشريعات الوطنية ومواءمتها مع المعايير الدولية. فيما يتعلق بالمملكة، تضمن التقرير توصيات من قبيل تبني نظام يفضي إلى إعداد إحصاءات حسب الجنس، وتعزيز تمكين المرأة في المناطق القروية، وزيادة تمثيلها في دوائر صنع القرار، بما في ذلك مجلس الشورى، بحيث يتسق ذلك مع الحد الأدنى من المعايير الدولية.

٢-٣ الشـــبـاب

وفقاً للتعداد السكاني في المملكة العربية لسنة ٢٠٢٢م، وكان الأول عقب ١٢ سـنة، بلغ عـدد السكان ٣٢،٢ مليون نسمة، من بينهم ٤٢٪ أجانب. وإذ إن ٦٣٪ من السعوديين دون الثلاثين من العمر، في حين يبلغ متوسط أعمار إجمالي السكان ٢٩، لا غرو أن يصبح تمكين الشباب محوراً أساسياً في رؤية ٢٠٣٠. كما أن الشباب موضوع مشترك في أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والتي تنظر إلى الشباب بوصفهم قوة رئيسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، والعامل الحيوي للتغيير الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والابتكار التقني. وابتداءً من الدعوة لإجراء عاجل يتعلق بالمناخ إلى معالجة أوجه عدم المساواة والتطرق للتحديات المرتبطة بموضوع الجنسين، فإن الشباب يمسكون بزمام العقد الدولي للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الاستراتيجية السعودية الوطنية للشباب تمثل الإطـار الشامل لتنمية الشـباب، وتحديد الأهداف الوطنية، والأولويات، والسياسات الرامية إلى تمكين الشباب ليضطلعوا بدور حيوي في تشكيل حاضرهم ومستقبلهم.

الشباب

في ٢٠١١م، أنشأ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز مؤسسة مسك، باعتبارها منظمة غير ربحية مكرسة لحث الشباب على التعلم وتولي القيادة من أجل مستقبل أفضل للمملكة العربية السعودية. وساهمت رؤية ٢٠٣٠ مزيداً من المساهمة في سبيل مشاركة فاعلة للشباب السعودي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال العديد من المبادرات والبرامج والمنظمات التي تعمل على تمكين الشباب، وبناء مهاراتهم، وإتاحة منصات للتنمية المستدامة والتغيير الإيجابي. ومن بين هذه، هنالك منظمة الشباب السعودي للاستدامة، وهي منظمة وطنية شبابية تسعى لتمكين وربط قيادات الشباب ليتولوا استحداث التغيير الإيجابي نحو مستقبل مستدام. وهناك أيضاً فريق الإحساء التطوعي، وهو مبادرة شبابية تهدف إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في المملكة، بدءاً بمدينة الإحساء، وهناك برنامج القيادات الشبابية في المملكة العربية السعودية الذي يتيح تدريباً على أهداف التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والابتكار الاجتماعي.

إن البرنامج القطري الحالي للبرنامج الإنمائي في المملكة، ويمتد من ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، فضلاً عن الدورة السابقة من البرنامج القطري (٢٠١٧-٢٠٢١)، قد تضمنا معاً التنمية المهتمة بالشباب وتمكينهم بوصف ذلك من الأولويات المشتركة، مع التركيز على استنهاض مهارات الشباب وتوظيفهم، علاوة على مشاركتهم الفاعلة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وفي العمليات السياسية وفي صنع القرار.

في فترة هذا التقرير (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، شارك المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في العديد من المبادرات البارزة كما قام بتنظيم فعاليات تستهدف تمكين الشباب السعودي وتسخير قدراتهم الكامنة وربط أصواتهم بالفعاليات الدولية الحالية. ومن بين هذه المبادرات ما يلي:

في أبريل ٢٠٢٣م، دعم البرنامج الإنمائي ١٥ شاباً سعودياً لحضور منتدى الشباب الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة ٢٥ إلى ٢٧ أبريل ٢٠٢٣م. كان ذلك المنتدى قد شارك فيه شباب من كافة أنحاء العالم لتبادل أفكارهم ومقترحاتهم حول المواضيع الاجتماعية والاقتصادية لتضعها الدول الأعضاء في قمة أهداف التنمية المستدامة التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٣م.

في مايو ٢٠٢٣م، قام المكتب القطري للبرنامج الإنمائي بتنظيم منافسة للخطابة، «يتحدث الشباب ويتنافس»، وذلك بشراكة مع جمعية الشباب السعودي. وشارك في المنافسة، التي استضافتها منظمة الأمم المتحدة للسياحة في الرياض، ٥٠ طالباً جامعياً ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٨، والذين تنافسوا فيما بينهم ضمن فرق تزخر بالأفكار المقنعة، والاستراتيجيات والحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لهذه الفعالية وللتعاون مع جمعية الشباب السعودي، قام المكتب القطري للبرنامج الإنمائي - لأول مرة على الاطلاق - باستضافة برنامج تدريب صيفي في الفترة من يوليو إلى أغسطس ٢٠٢٣م لعدد كلي بلغ ١٣ طالباً تم اختيارهم من الفرق الفائزة. وأتاح برنامج التدريب للطلاب المختارين اكتساب مرئيات قيمة عن عمل البرنامج الإنمائي، إلى جانب الخبرات العملية في توظيف معارفهم ومهاراتهم دعماً لمشاريع البرنامج الإنمائي والأنشطة ذات الصلة.

المشاركون من وفد الشباب السعودي في منتدى الشباب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة في أبريل ٢٠٢٣م

يشارك البرنامج الإنمائي كشريك معرفة، وللسنة الرابعة على التوالي، في المنافسة السنوية لمنح مسك، والتي انعقدت في يونيو ٢٠٢٣م. إن المنافسة السنوية تستدعي الشباب السعودي من النساء والرجال للعثور على حلول مبتكرة للتحديات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة.

ولأول مرة أيضاً، قام المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة، بتنظيم اليوم العالمي للشباب في أغسطس ٢٠٢٣م. إذ إن ما يطلق عليه «كافيه الشباب» في مقر الأمم المتحدة بالرياض استضاف نحو ٨٠ مشاركاً بما فيهم الشباب من مسك، وموهبة، وجمعية الشباب السعودي، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت الفعالية فرصة للترابط وتبادل المعارف مع التعريف، في الوقت ذاته، بفرص توظيف الشباب في قطاع السياحة الآخذ بالنمو، والاطلاع على مهمة وعمل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك التعرف على مشاركة الشباب في فعاليات عالمية مثل منتدى الشباب في نيويورك الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، عقد المؤتمر المحلي الثاني للشباب في المملكة العربية السعودية والذي استضافته شبكة المناخ للشباب السعودي، بالشراكة مع جمعية برستين ومركز الرياض التابع لمجموعة غلوبل شيبرز، وبرعاية شركة كهرباء فرنسا في المملكة والبرنامج الإنمائي، وذلك بمقر الأمم المتحدة في الرياض.

المشاركون في منافسة الخطابة «يتحدث الشباب ويتنافس»، واستضافتها منظمة الأمم المتحدة للسياحة في الرياض في مايو ٢٠٢٣م

وقبل انعقاد مؤتمر المناخ للأمم المتحدة الثامن والعشرين في دبي، نظمت فعالية رسمية لجمعية الأطفال والشباب بالأمم المتحدة المتصلة بالاتفاقية الإطارية للتغير المناخي ليحضرها الصغار من مدافعين عن المناخ وخبراء للدخول في حوار بين الأجيال، مع التركيز على الحلول القابلة للتنفيذ والتي تستنهض المعرفة بالمناخ وتبني مهارات خضراء تعمل على تسريع تنفيذ المملكة لأهدافها الخضراء.

في سنته الثامنة عشرة، فإن ما يعرف بالمؤتمر المحلي للشباب قد تضمن متحدثين من ممثلي شركة كهرباء فرنسا، والبنك الإسلامي للتنمية، والبرنامج الإنمائي واليونيسف، وتطرق لطائفة من المواضيع المهمة التي تشمل التقنيات المبتكرة منخفضة الكربون، وإدماج الشباب في التنمية المستدامة، وحقوق الأطفال والشباب في كافة القطاعات، وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة في الدول ذات الأغلبية المسلمة.

واختتم المؤتمر بجلسة تفاعلية استجمعت بيانات الشباب من الجمهور الحاضر. وقد اقتبست البيانات وقدمت لتضمينها في ورقة السياسات الشبابية من مداولات المناخ بالمؤتمر الثامن والعشرين، وهو أعلى هيئة في صنع القرار بمعاهدة التغير المناخي.

صورة لفريق المؤتمر المحلي للشباب

٣-٣ العمل التطوعي

إن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تدرك الحاجة لمشاركة كل المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث لا يُترك أحد خلف الركب. وفي إطار هذا المنحى، فإن العمل التطوعي يعتبر وسيلة قوية وذات صلة بقضايا شتى في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال توفير قنوات جديدة للتفاعل بين الحكومات والشعوب، فإن العمل التطوعي يتيح مشاركة الأشخاص في عمليات التخطيط والقرارات التي تؤثر على حياتهم.

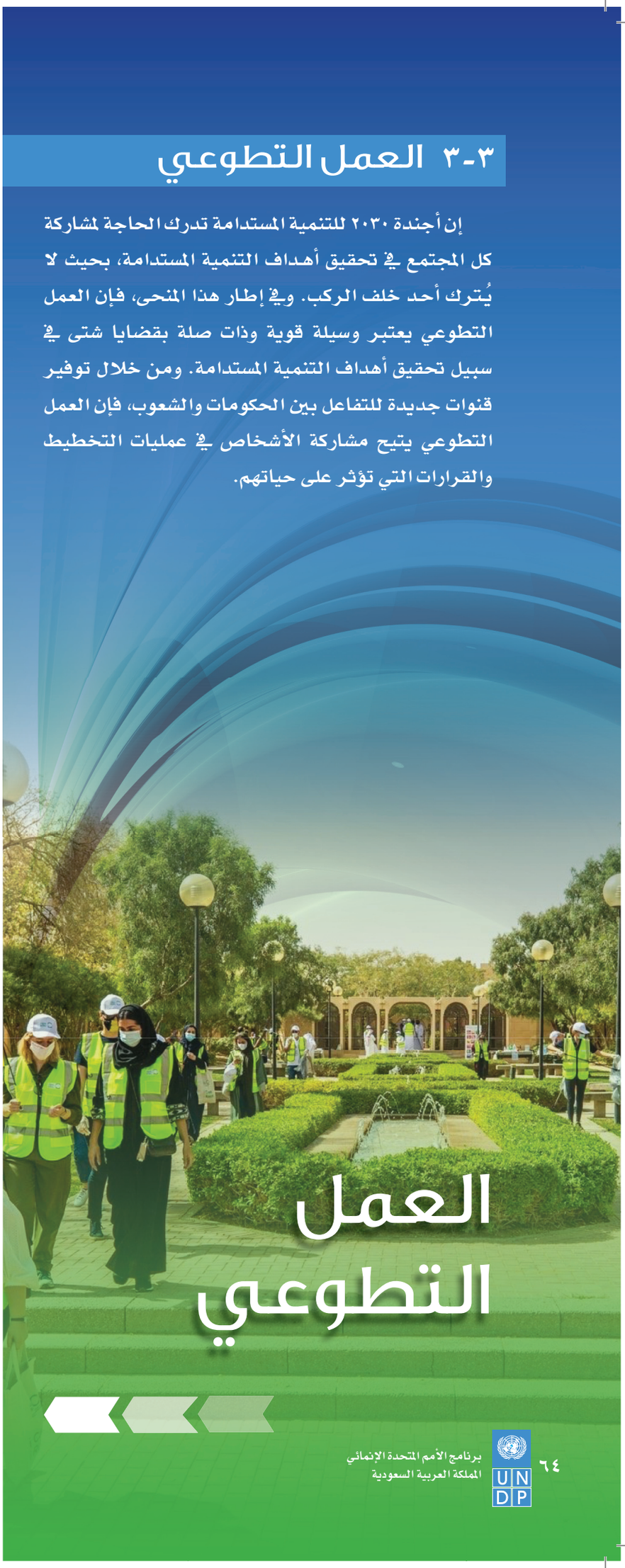

العمل التطوعي

إن أهمية التطوع قد أكدتها رؤية ٢٠٣٠، التي تنبهت لأهمية المشاركة الفعالة للمواطنين ودور المجتمع المدني. لقد ظل العمل التطوعي منذ أمد بعيد ركناً في المجتمع السعودي، إذ يوجد بالمملكة نحو ألف منظمة وجمعية غير ربحية. وللمملكة قوانين مخصصة للعمل التطوعي، كما أن إحدى أهداف رؤية ٢٠٣٠ تتجه إلى استنفار مليون متطوع في السنة بحلول ٢٠٣٠. ويعمل العديد من المتطوعين على مواضيع مهمة مثل الصحة، والشباب والرياضة، وتقليل مخاطر الكوارث، والتعليم، من بين مواضيع أخرى.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، حظي العمل التطوعي بالدعم من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة العالمي. وخلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٢، استنفر برنامج متطوعي الأمم المتحدة ١١ ألف متطوع في البلدان حول العالم. ويمثل المتطوعون ١٥٪ من القوة العاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، إذ يعكف ٤٥٠ متطوعاً على مساندة تنفيذ المشاريع في ١٤ مكتب قطري للبرنامج الإنمائي. وحالياً، يوظف البرنامج الإنمائي في المملكة ٧ متطوعين يتبعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون بمكتب البرنامج الإنمائي في الرياض بالمملكة كجزء من فرق إدارة المشاريع وفي مهام إدارية أخرى.

أكثر من **١١** ألف متطوع في بلدان حول العالم

يمثل المتطوعون **١٥٪** من القوة العاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية

مع **٤٥٠** متطوعاً

يساندون تنفيذ المشاريع في **١٤** مكتب قطري للبرنامج الإنمائي

وفي ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، احتفى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي باليوم الدولي للتطوع، وذلك إقراراً بالدور المهم الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة. وبإدراك عمل المتطوعين السعوديين تحت شعار «معا، نبذل ما في وسعنا لبناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة للملكة العربية السعودية وغيرها»، فإن إدارة البرنامج الإنمائي تبدي التزاماً بالارتقاء بمفهوم العمل التطوعي وببرنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتبارها آليات مركزية لمشاركة الشباب السعودي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ٢٠٢٣م، وتأسيساً على الشراكة العالمية للبرنامج الإنمائي مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، قام المكتب القطري للبرنامج الإنمائي بدعم مبادرة تتيح لعدد ٣٠ شاباً سعودياً فرصة الالتحاق ببعثة عمل تطوعي دولية لمدة ستة أشهر. كانت الاتفاقية المشتركة المبرمة بين وزارة الاقتصاد والتخطيط والبرنامج الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أساساً لاختيار المتطوعين السعوديين للانتفاع من قدراتهم ومعارفهم في مهام تتعلق بالتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الأولوية التي تحددها الوزارة، على أن يتم توزيعهم في بلدان يتم التوافق المشترك عليها. ولا شك أن الاتفاقية قد أرست دعائم تعاون وثيق بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة وحكومة المملكة الأمر الذي من شأنه أن يساند المملكة في مشاركتها في شتى أنشطة الأمم المتحدة حول العالم. وبتوزيع السعوديين الشباب كمتطوعين دوليين يعملون في مختلف وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، فسوف تساعد الاتفاقية في بناء قدرات وطنية من العمل في كل أنحاء العالم، وهو ما يؤدي إلى تعزيز تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة. وتتيح الاتفاقية للمتطوعين السعوديين، في الوقت نفسه، ادخار الخبرات ذات الصلة فضلاً عن زيادة تمثيل المملكة العربية السعودية في منظومة الأمم المتحدة.

«تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى استحداث مليون فرصة عمل للمتطوعين بحلول ٢٠٣٠. كما أن برنامج التحول الوطني يستهدف الوصول إلى جيل جديد من المهنيين القادرين على مساندة قيادة مستقبل البلاد في مواضيع مشتركة رئيسية مثل الاقتصاد والتنمية بعيدة المدى.»

وزارة الاقتصاد والتخطيط

International Volunteer Day

التنمية مستصحبة
الأشخاص ذوي الإعاقة

٣-٤ التنمية باستصحاب الأشخاص ذوي الإعاقة

إن الأشخاص ذوي الإعاقة محرومون في كافة جوانب الحياة البشرية، ويتراوح ذلك بين حرمان من مستوى معيشة ملائم، ومن العمل بأجر لائق، ومن المشاركة في التعليم، إلى حرمان من الحياة الاجتماعية. إن أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما تنطوي عليه من مبدأ شمولي يتمثل في: «تحاشي ترك أحد خلف الركب»، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المحرومة الأخرى، قد أقرت بالتنمية التي تراعى الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها موضوعاً مشتركاً ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كافة.

وفقاً للإحصاءات الوطنية الرسمية، فإن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة تبلغ ٧,١٪ من إجمالي عدد سكان المملكة. وتمشياً مع رؤية ٢٠٣٠، والتي تسعى لتأمين حياة لائقة لكل المواطنين والمقيمين، تتولى هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة زمام الجهود الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مراعاة حقوقهم، والارتقاء بدورهم في المجتمع، وتزويدهم بالرعاية المكثفة والخدمات بحيث يتسنى لهم المشاركة الكاملة في كل جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. إن نظام الضمان الاجتماعي في المملكة يتضمن أيضاً برامج مخصصة لذوي الإعاقة وتشمل توفير الدعم المالي، والإعفاء من رسوم التأشيرات والجمارك، وتعرفة النقل المخفضة، فضلاً عن مساندتهم في توظيف العاملات المنزليات والممرضات.

لقد تمت مواءمة الدورة البرامجية الراهنة للبرنامج الإنمائي (٢٠٢٣-٢٠٢٧) مع رؤية الحكومة وأهدافها وذلك بدعم إدماج ذوي الإعاقة بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، والمنظمات غير الربحية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتحديداً ينحو البرامج إلى تعزيز فعالية تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالإعاقة، ودعم التحول التدريجي من نموذج العمل الخيري السائد في المملكة إلى منحى قوامه الحقوق. إضافة إلى مراعاة التنمية الشاملة لذوي الإعاقة في أنشطته البرامجية، فإن المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في المملكة قد استجاب لطلب الحكومة باستيعاب ٤٪ من ذوي الإعاقة في كافة مواقع العمل في الجهات التي يبلغ عدد موظفيها ٢٥ فأكثر، وذلك بتبني العديد من تدابير مراعاة ذوي الإعاقة خلال فترة هذا التقرير من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣م. وتشمل هذه التدابير:

١. **التعيين الناجح لسعودي مكفوف في وظيفة مسؤول اتصالات/بحوث، وذلك بشراكة مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة.**
٢. **تركيب مسار حسي توجيهي في مكتب البرنامج الإنمائي لإرشاد الأشخاص المكفوفين من لحظة دخول البوابة الخارجية وصولاً إلى المصاعد، ودورة المياه، وقاعات الاجتماع ومنصات العمل.**
٣. **تركيب نظام بريل في المصعد بجانب أزرار الباب.**
٤. **المساهمة في المراجعة الجارية لصياغة استراتيجية رعاية ذوي الإعاقة لفريق الأمم المتحدة في المملكة.**
٥. **ترشيح شخص مسؤول عن ملف ذوي الإعاقة في مكتب البرنامج الإنمائي.**

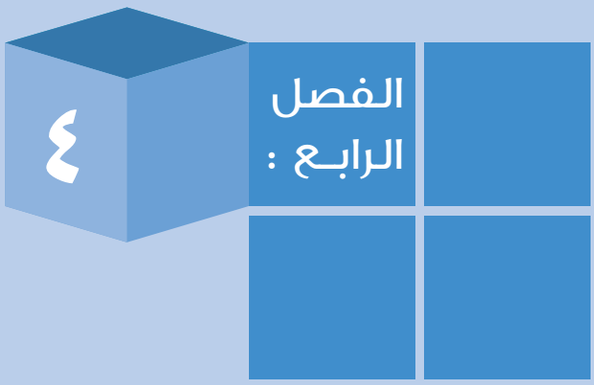

الأداء المالي

٤-١ الأداء المالي

خلال فترة هذا التقرير (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، استطاع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في المملكة تحقيق زيادة في تنفيذ المشاريع من ٢٣,٩٤ مليون دولار في ٢٠٢٢م إلى ٢٩,٠٤ مليون دولار في ٢٠٢٣م. يوضح الشكل التالي حجم التنفيذ سنوياً تحت محاور الناس، الكوكب، الازدهار، والسلام، مع تفصيل لها وفقاً للشريك الحكومي.

الشكل (٥) : حجم تنفيذ المشاريع في البرنامج الإنمائي بالمملكة في ٢٠٢٢م و٢٠٢٣م (بملايين الدولارات)

إجمالي التنفيذ
في ٢٠٢٢ م

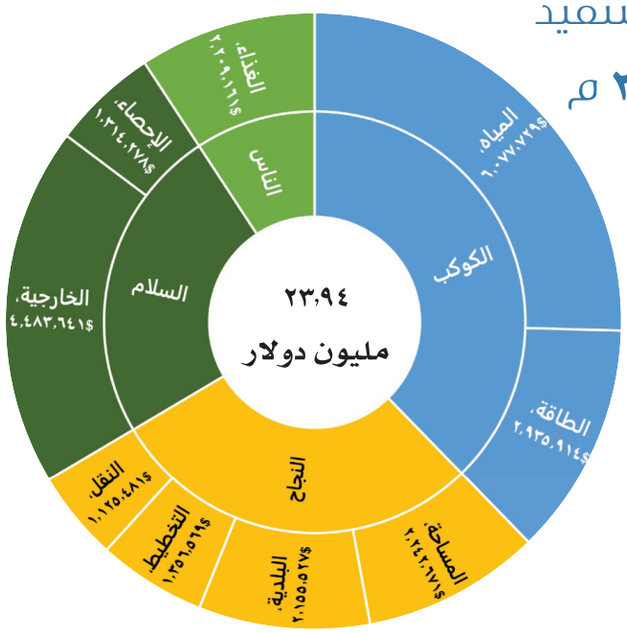

إجمالي التنفيذ
في ٢٠٢٣ م

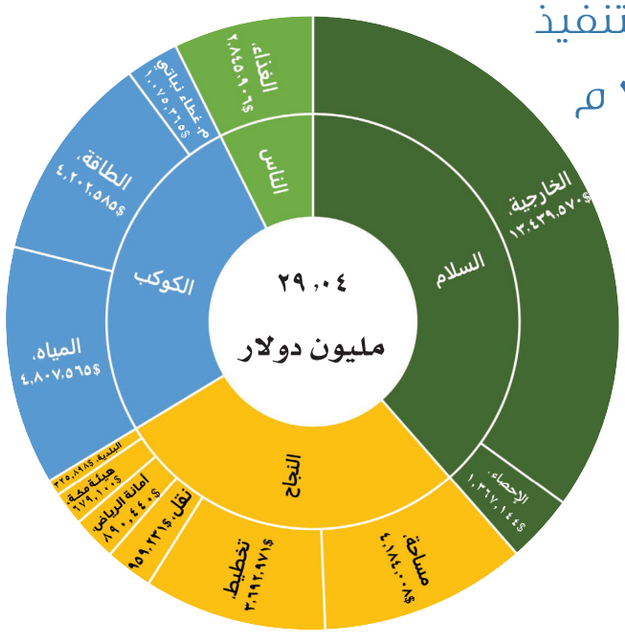

التوجه الاستراتيجي

٥-١ مشروع قيد الدراسة
تمكين السياحة المستدامة:

منذ تدشين رؤية ٢٠٣٠، سارعت المملكة العربية السعودية كثيراً من جهودها للنهوض بثروتها من المنتجعات السياحية القابلة للعيش، وذلك من خلال الارتقاء بالقطاعات الواعدة ومن أجل تنويع قاعدة الاقتصاد تجنباً للاعتماد الأحادي على النفط والغاز الطبيعي كمصدري دخل رئيسيين. إن تبني نظام التأشيرة الإلكترونية إلى جانب مبادرات أخرى لتعزيز ما تحظى به المملكة من تراث ثقافي ثري وإمكانات طبيعية هائلة، فضلاً عن فعاليات مثل مهرجان البحر الأحمر السينمائي وسباق السيارات، مما يساعد في جذب ملايين الزوار سنوياً. إضافة إلي ذلك، ومن مكانتها في وسط العالمين العربي والإسلامي، تعكف المملكة على استنفار استثمارات ضخمة لتزويد الحجاج والمعتمرين بخدمات ومرافق رفيعة المستوى.

وفي فترة هذا التقرير (٢٠٢٢-٢٠٢٣م)، تعاون البرنامج الإنمائي مع وزارة السياحة بهدف صياغة وتشغيل منصة رقمية تفاعلية لقياس استدامة السياحة. وعلى الرغم من أن وثيقة المشروع لم يتم توقيعها بعد، إلاّ أن من المتوقع تحقيق المخرجات التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات موحدة لدمج الإحصاءات السياحية في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من أجل رصد السياحة المستدامة؛
- بلورة توجه استراتيجي لتطوير وإدارة إحصاءات السياحة دعماً لتخطيط وحوكمة ومساندة اتخاذ القرار من خلال قياس مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي وتخفيف تأثير السياحة على البيئة والمجتمعات المحلية؛
- إنشاء منصة لمشاركة فعالة للشركاء من أجل جمع وتحليل وإنتاج إحصاءات السياحة.

٥-٢ التوجه الاستراتيجي

إن سنة ٢٠٢٣م تمثل السنة الأولى في تنفيذ وثيقة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي (٢٠٢٣-٢٠٢٧) في المملكة العربية السعودية. وقد تم التوقيع على العديد من المشاريع في ٢٠٢٣م، بما فيها مشروع مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، ونزاهة (الهيئة المختصة بمكافحة الفساد في المملكة)، والهيئة العامة للغذاء والدواء، وعدة مشاريع أخرى سواء التي يجري تنفيذها أو تلك التي ما زالت قيد الدراسة، وهي تساهم مجتمعة إسهاماً ملموساً في إحدى المحاور الثلاثة في رؤية ٢٠٣٠ كما تعمل على تعزيز مكانة المملكة الرائدة إقليمياً وعالمياً في تحقيق التنمية الشمولية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والشركاء الآخرين، فإن المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في المملكة يمضي قدماً في ترجمة رؤية وثيقة البرنامج القطري (٢٠٢٣-٢٠٢٧) ونتائجه المستهدفة إلى تدابير ومبادرات ملموسة على أرض الواقع.

في الاستدلال على التطابق التام بين طموحات المملكة وأجندة التنمية العالمية وعمل البرنامج الإنمائي، فإن المكتب القطري للبرنامج الإنمائي

تموله الحكومة بالكامل. ومن خلال مواءمة تدفقات رأس المال العام بالبرامج والمشاريع القائمة على أهداف التنمية المستدامة، تساهم الحكومة أيضاً في مبادرة «منظمة أكثر اخضراراً» التي يعمل على تنفيذها المكتب الرئيسي للبرنامج الإنمائي، وتستهدف استثمار تريليون دولار من القطاعين العام والخاص في العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الطموحات الاستراتيجية العالمية للبرنامج العالمي تتفق مع رؤية المملكة المنطوية على اضطلاعها بدور قيادي يتجاوز حدودها وذلك بتسخير قدراتها الفكرية والثقافية والاقتصادية الكامنة. وكانت المملكة أبدت رغبة مستمرة وعميقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أيضاً حريصة على إبراز ذلك من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في مبادرات التنمية العالمية.

اتساقاً مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ السعودية وأولويات البرنامج المحددة في وثيقة البرنامج القطري للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، واستناداً على تعليقات الشركاء الحكوميين، فإن البرنامج الإنمائي يتبوأ مركزه كشريك مفضل للعديد من القطاعات في المملكة فيما يتعلق بتنفيذ الرؤية الطموحة للمملكة وما تنطوي عليه من أهداف. وفي الوقت ذاته، فإن التحول العميق المطرد الذي تشهده المملكة - والطلب الكبير على الخبرات رفيعة المستوى، ومنتجات المعرفة، والإصلاحات المؤسسية والابتكارات التي يحدثها مسار هذا التحول - كل أولئك يتجاوز في بعض الأحيان قدرات البرنامج الإنمائي على توفيرها. ومن ثمّ، يقوم البرنامج الإنمائي بتحليل ودراسة أين يكمن الاستغلال الأمثل لميزات البرنامج الإنمائي المقارنة، وما هي الشراكات الأساسية لدفع التنفيذ وتحقيق الأثر، وأين يصبح الفاعلون الآخرون في مركز أفضل للأخذ بزمام الأمر وتقديم المساندة.

واستناداً على الإنجازات والشراكات العديدة والمبادرات الجديدة المشار إليها في هذا التقرير، فإن التوجه المستقبلي للبرنامج الإنمائي سوف يسترشد بالاستراتيجيات والتدابير التالية:

الاستراتيجيات الشاملة

- التوفير المطرد للدعم الفني والخدمات الاستشارية للسياسات على امتداد العديد من القطاعات وفي كل مجالات العناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكات وذلك من طريق الاستفادة من الموظفين المحليين، وباستنفار فرق البرنامج الإنمائي على المستويين الإقليمي والدولي، وحشد الخبرات العالمية وشبكات المعرفة، علاوة على تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

- تعزيز التعاون مع الشركاء الحكوميين بتقديم المشورة حيال فرص المشاريع الممكنة، وبتوفير حلول ملموسة ومصممة خصيصاً لمواجهة التحديات الرئيسية للتنمية، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتكيف مع التغير المناخي وتخفيف تأثيراته، وتنويع مصادر الطاقة والنمو السكاني والتوسع الحضري، وإدارة الغذاء والدواء، والصحة، وجمع البيانات والإحصاءات وتنويع قاعدة الاقتصاد.

- في ٢٠٢٣م، قامت المملكة بإصدار التقرير الثاني من المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة حول التقدم الذي أُحرز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتماداً على خبراته العالمية، أتاح البرنامج الإنمائي دعماً مهماً لصياغة تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لسنة ٢٠٢٣م. واستشرافاً للمستقبل، يتطلع البرنامج الإنمائي للعمل الوثيق مع الشركاء الحكوميين ذوي الصلة بهدف المزيد من تعميق عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إعداد تقارير مراجعة محلية.

الاستراتيجيات والتدابير الداعمة للعناصر الخمسة لأجندة ٢٠٣٠:

الكوكب

- في سبتمبر ٢٠٢٣م، أعلن صاحب السمو الملكي، ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، عن إنشاء المنظمة العالمية للمياه، والتي تهدف إلى دمج وتعزيز الجهود الدولية لتوفير وإدارة المياه عالمياً وعلى أساس مستدام. تعتبر المنظمة منصةً لتبادل الخبرات، والارتقاء بالتقنيات، ودعم الابتكار، وتبادل البحوث وخبرات التنمية. ولا شك أن شراكة البرنامج الإنمائي مع وزارة البيئة والمياه والزراعة لما يزيد عن العقد من السنوات، إلى جانب مشروع الإدارة المتكاملة لموارد المياه، في وضع مناسب لتقديم المساندة للملكة في تشغيلها للمنظمة العالمية للمياه.

- أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي استضافته المملكة مؤخراً، قد أكد التزام الحكومة بالاستثمار في الطاقة النظيفة. وظل البرنامج الإنمائي شريكاً رئيسياً لوزارة الطاقة بشأن إصلاح قطاع الطاقة والنهوض بكفاءة الطاقة في المملكة. وفي ظل هدف رؤية ٢٠٣٠ بزيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة بين المصادر الكلية للطاقة من ١٪ إلى ٥٠٪، ففي مقدور البرنامج الإنمائي مرة أخرى أن يقدم المساندة للمملكة بالتوسع في برنامج الطاقة الجاري تنفيذه حالياً.

- مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تقودها المملكة، وتركز على تقليل الانبعاثات والتشجير على امتداد المنطقة، في إطار نهج إقليمي تعاوني يتطلع إلى الحد من التغير المناخي. إضافةً إلى ذلك، فإن مبادرة السعودية الخضراء تنطوي على ثلاثة مستهدفات طموحة تتمثل في تقليل انبعاثات الكربون، وإعادة تأهيل ٤٠ مليون هيكتار من الأراضي، وزيادة المحميات البرية والبحرية لتغطي ٣٠٪ من رقعة المملكة. ومع المبادرات الجاري تنفيذها مثل المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، فإن البرنامج الإنمائي يقوم بمساندة إطار عمل إنشاء مشاتل أشجار من شأنها أن تساهم في مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ومبادرة السعودية الخضراء كليهما. وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، يتيح البرنامج الإنمائي الدعم الفني لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، مع النظر في تسهيل إدارة الصندوق (وهو ما لم يتقرر بعد). إن التوسع في هاتين المبادرتين سوف يساعد في تسريع عملية تحقيق المملكة لأهدافها.

الازدهار

- رؤية ٢٠٣٠ - بتركيزها على التحول الاقتصادي والتنويع- مكّنت المملكة من الابتعاد عن الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل، والنهوض بالقدرة التنافسية. وتجلى ذلك في مضاعفة إيرادات المملكة غير النفطية في أربع سنوات فحسب، وهو رقم قياسي جديد حققته الصادرات غير النفطية في ٢٠٢٢م، وارتفاع حصة التصنيع والخدمات، إلى جانب السياحة.

- في مجال التنمية العمرانية وتحسين البنى التحتية، يعتبر البرنامج الإنمائي في الوقت الراهن شريكاً مفضلاً للهيئة الملكية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وذلك بالتعاون على مبادرة للتطرق إلى تحديات البنى التحتية القائمة وتقديم الخدمات، بما في ذلك تلك المتصلة بالأراضي، والتخطيط، وترقية المرافق والمنافع العامة. ويهدف ذلك إلى تمكين الهيئة الملكية لتصبح مساهماً فعالاً في تحقيق الأهداف المحددة في رؤية ٢٠٣٠ والوصول إلى هدف تقديم خدمات ذات جودة لعدد ٣٠ مليون حاج ومعتمر بحلول ٢٠٣٠م. بينما ما زالت هذه المبادرة في مراحلها المبكرة، من المخطط أن يتسارع التنفيذ في ٢٠٢٤م مع التوسع الممكن في المشروع ليمتد إلى سنوات عدة.

الناس

- سوف يسعى البرنامج الإنمائي إلى المزيد من تعزيز موضوع الجنسين من خلال زيادة الخبرات من أجل الوصول إلى نتائج تحولية على صعيد المساواة بين الجنسين، بينما سيتم أيضاً إيلاء الشباب أولوية تتيح استحداث فرص التوجيه والتدريب، فضلاً عن تعيين الشباب السعودي والمهنيين الشباب في منظومة الأمم المتحدة.
- بمركزها القيادي لمجموعة عمل منظومة الأمم المتحدة حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فسوف يبني البرنامج الإنمائي على الإنجازات الأخيرة، بما في ذلك إعداد إطار عمل استراتيجي لفريق الأمم المتحدة لإدماج ذوي الإعاقة، وللتعيين الناجح، وإحداث تعديلات في موقع العمل لباحث من ذوي الإعاقة البصرية، إلى جانب الحشد على مستوى الأمم المتحدة لمواءمة إطار العمل الوطني لاستيعاب ذوي الإعاقة مع معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي ساهمت في عملية المراجعة الشاملة المرحلية.

الشراكات

- سوف يساهم البرنامج الإنمائي في العملية الجارية لاستراتيجية الشراكة الخاصة بالفريق القطري للأمم المتحدة مع التركيز على التأكد من التنفيذ الناجع لخارطة طريق الاستدامة الوطنية. وعلى وجه التحديد، يهدف البرنامج الإنمائي إلى التوسع في شراكته ودعمه للمرأة، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات في المناطق النائية، بما في ذلك من خلال التوسع بالشراكات مع القطاع الخاص، والحقل الأكاديمي، والمنظمات غير الربحية.
- وبالشراكة اللصيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعن طريق آليات الفريق القطري للأمم المتحدة، سيتجه البرنامج الإنمائي إلى الاستفادة من مهمته التنموية العريضة وخبراته الواسعة لدعم الفعاليات الرئيسية التي سوف تستضيفها المملكة في ٢٠٢٤م. هذه الفعاليات تشمل اليوم العالمي للبيئة، معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف والتصحر (الجلسة ٢٩ لمؤتمر أطراف المعاهدة)، ومعرض الصحة العالمي، والمعاهدة السعودية للطاقة. ومن المقرر أن يستمر البرنامج الإنمائي في التناوب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على رئاسة مجموعة عمل البيئة والتنمية الحضرية. وسوف يواصل البرنامج الإنمائي تقديم مساندة استشارية للسياسات لوزارة البيئة، وذلك بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو، فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر (يراجع أيضاً تحت فقرة الكوكب أعلاه)، وهي مبادرة يصل تمويلها إلى ٢,٥ بليون دولار وبعضوية ٢١ دولة من الشرق الأوسط وافريقيا ووسط وجنوب آسيا وأميركا اللاتينية. وقد تمكن البرنامج الإنمائي من استكمال مبادرة للقطاع الصحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وهي مبادرة يتوقع تنفيذها في ٢٠٢٤م. إن البرنامج الإنمائي يتبوأ مكانه كشريك رئيسي لعدة مبادرات من وكالات متعددة ترمي إلى توطين أهداف التنمية المستدامة.
- من منطلق دوره الفاعل تنموياً في المملكة، وعمله التنسيقي في مساندة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة في قيامهم بتذليل عمليات التحليل والتخطيط والتنفيذ في نهج متعدد الأبعاد نحو أهداف التنمية المستدامة، فسوف يواصل البرنامج الإنمائي دوره الرئيسي في تقديم الخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وتمكينها من التعاون وإحداث الأثر.
- سوف يقوم البرنامج الإنمائي بإعطاء أولوية لبلورة شراكات استراتيجية مع جهات مثل صندوق

الاستثمارات العامة، ومع القطاع الخاص، لدعم تطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، ولمساندة تحسين البيئة التنظيمية للأعمال، ودعم تنويع مصادر الطاقة في المملكة، والاستثمار في مهارات العمل الملائمة لأجندة التنويع الاقتصادي، والنهوض بالنمو الشمولي والمستدام.

- في اتجاه المزيد من تعزيز وتوسيع شراكاته، ولإبراز صورته في الفعاليات والمنتديات السعودية رفيعة المستوى، يخطط البرنامج الإنمائي إلى الارتقاء بمهمة التوعية والإعلام من خلال استنفار فريق إعلامي رفيع التأهيل.

السلام

- تولي المملكة تركيزاً على دورها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ومن منطلق ما تتبوأ المملكة من مركز باعتبارها المساهم الأكبر في المساعدات التنموية الرسمية (ODA) وكذلك لكونها أحد المساهمين الرئيسيين للأعمال التنموية والإنسانية على المستوى العالمي. ومع تفكيرها الرؤيوي الواضح وقيادتها القوية لطائفة من الأولويات الدولية البارزة، بما فيها التحول الرقمي، والزراعة المستدامة وإدارة المياه والصرف الصحي، وكفاءة الطاقة والاقتصاد الأخضر والمساواة بين الجنسين والوصول إلى التعليم. فإن المملكة في وضع مناسب لتفعيل التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك أخذاً وعطاء للمعارف والخبرات الرفيعة. وفي المملكة، يتولى البرنامج الإنمائي قيادة مجموعة الأمم المتحدة المعنية بتنسيق التعاون بين بلدان الجنوب، والتي تعمل على تسهيل قيام منظومة الأمم المتحدة بالمساندة المنسجمة مع أهداف التنمية السعودية. من خلال هذه المجموعة من وكالات الأمم المتحدة، يصبح بمقدور البرنامج الإنمائي المساهمة في وضع المملكة في مركز استراتيجي يمكنها من تولي زمام الأمور في هذا المجال من طريق الشراكات، والتبادل بين النظراء ونقل التقنية.

- في ظل التطورات الراهنة على المستويين الإقليمي والعالمي، يستطيع البرنامج الإنمائي مساندة المملكة لتطوير استراتيجية البحر الأحمر الرامية إلى الارتقاء بالسلام، والأمن، والتنمية الاقتصادية، والازدهار الاجتماعي الاقتصادي.

الاستراتيجيات المساندة للمواضيع المشتركة

- وفقاً لوثيقة البرنامج القطري للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، فسوف يكثّف البرنامج الإنمائي جهوده لدمج التحول الرقمي بوصفه عامل تمكين وتسريع في سبيل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على امتداد كافة مشاريعه وأنشطته، وذلك استناداً على شراكة «التنمية الرقمية والمستدامة» (D4SD) الجديدة، وهي مبادرة ذات توجه مستقبلي تقودها منظمة التعاون الرقمي (DCO)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والاتحاد الدولي للاتصالات. وتهدف المبادرة إلى النهوض بالتحول الرقمي وتسريعه في كل منطقة الدول العربية.

- تعزيز العمل التطوعي بناء على رؤية ٢٠٣٠ في المملكة، وعلى الشراكة المتنامية مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومواصلة التركيز على إدماج واختيار المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات تطوير القدرات وتنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي. ومن المتوقع التوسع في هذه الشراكة بالنسبة للمتطوعين السعوديين وللمتطوعين الشباب ضمن تصنيف الوظائف التطوعية الدولية.

الشـركاء

الهيئة العامة للغذاء والدواء
Saudi Food & Drug Authority

الهيئة الملكية لمدينة الرياض
ROYAL COMMISSION FOR RIYADH CITY

الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة
ROYAL COMMISSION FOR MAKKAH CITY AND HOLY SITES

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني
King Abdulaziz Center for National Dialogue

وزارة الشؤون البلدية والقروية
Ministry of Municipal & Rural Affairs

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

وزارة النقل
TRANSPORT MINISTRY

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

GASGI
الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية
General Authority for Survey and Geospatial Information

أمانة منطقة الرياض
RIYADH REGION MUNICIPALAITY

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Control and Anti-Corruption Authority

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture
Kingdom of Saudi Arabia المملكة العربية السعودية

وزارة السياحة
Ministry of Tourism

أوقاف
AWQAF

مسك
مؤسسة محمد بن سلمان
Mohammed Bin Salman Foundation

المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر
National Center for Vegetation Cover Development & Combating Desertification